مراحلُ ظاهرةِ الاِختيارات في القِرَاءاتِ القُرآنية

أ.د. محمد عادل شوك

جامعة الملك خالد/ كلية العلوم الإنسانية

(ملخص البحث)

هذا بحثٌ في فنّ القراءات (راِويةً) تناولت فيه (ظاهرة الاختيارات في القِرَاءاتِ القُرآنية)، من حيث: النشأة، الخصائص، الامتداد الزمني، من يمثِّلها، والأمثلة عليها في القراءات القرآنية.

وهي ظاهرة كان لها أثر عظيم في القراءات القرآنية، حتى استقام الأمر فيها على ما هي عليه اليوم، وقد رأيت تقسيمها على النحو الآتي:

١. مرحلة اختيارات أبناء البيئة (عيّنة البحث) الذين عاشوا في زمن البعثة النبوية، وامتدّت حتى جمع القرآن في زمن الخليفة عثمان بن عفان، وحمله الناسَ على العرضة الأخيرة.
٢. مرحلة اختيارات القُرَّاء (الرُّواة الجَمْعِيُّون)، الذين جاؤوا بعد زمن الصحابة رضي الله عنهم، وامتدّ زمانهم حتى زمن ابن مجاهد (ت٣٢٤هـ)، الذي وضع حدًّا لها في كتابه (السبعة في القراءات).
٣. مرحلة اختيارات العلماء (العلماء المعيارِيُّون)، التي امتدَّ زمانها زهاء (خمسمائة سنة) منذ عصر ابن مجاهد، ومرورًا بالعشرات من مؤلفات العلماء ذوي الخبرة والدراية في فنّ القراءات، حتى توِّج الأمر على يديّ ابن الجَزَرِيّ (٨٣٣هـ)، خاتمة المحقِّقين في فنّ القراءات.

الكلمات المفتاحية: الاختيارات، مرحلة، أبناء البيئة، القُرَّاء، العلماء، العَرْضَة الأخيرة.

المقدمة:

الحمد لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فمن الأمور التي ما تزال موضع بحث واستفسار من المعنيين بأمر القراءات (ظاهرة الاختيارات)، من حيث: أسبابها، أنواعها، خصائصها، الفترات الزمنية التي مرّت فيها، والقائمون عليها.

إنَّها قد مرّت في مراحل ثلاث، لكلّ منها ما يبررها، ويميّزها عن الأخرى، ولها مدّة زمنية، لم يَعُد مرضيًّا لها أن تتجاوزها.

ولقد جاء البحث فيها على النحو الآتي:

أولًا: ظاهرةُ الاختيارات: مفهومُها، ونشأتُها.

ثانيًا: ظاهرةُ الإِختيارات: مراحلُها:

١. مرحلة اختيارات أبناء البيئة.

٢. مرحلة اختيارات القُرَّاء.

٣. مرحلة اختيارات العلماء.

أولًا: ظاهرةُ الاختيارات
(مفهومُها، ونشأتُها)

١/ ١: مفهومُ ظاهرةِ الاختيارات.

المراد بها عند المعنيين بفنّ القراءات، والمُصنِّفين فيه: "أنَّ ذلك القارئ وذلك الإمام قد اِختار القراءة بذلك الوجه من اللغة حسبما قرأ به، فآثره على غيره، داوم عليه ولزمه، حتى أُشتُهِر وعُرِفَ به، وقُصِدَ فيه وأُخِذَ عنه؛ فلذلك أُضيفَ إليه دون غيره من القراء، وهذه الإضافة إضافة اختيار، ودوامٍ، ولزومٍ، لا إضافة اختراع، ورأيٍ، واِجتهاد"[١]، فيُقال: اختيارُ فلان، أو: قراءةُ فلان، أو: حَرْفُ فلان.[٢]

ولقد كانت اللهجة ابتداءً هي وراء ذلك، في عصر الصحابة، ثم أصبح صحة السند هو المعوَّل عليها في الحرف المختار في المرحلة التالية، ثمَّ أُضيفَ إليه علوُّه في مرحلة أخرى لاحقة؛ فالقارئ قد أصبحَ الآن معنيًّا قبل كلِّ شيء بأمر الرواية: قوةً وضعفًا، وبما يتفق مع رسم المصحف؛ بعد أن اطمأنَّ إلى صحة السند.

ومصطلح (**الإختيارات**) قد أُطلق على نحو (مهنيّ) للدلالة على ما قام به علماء القراءات من التابعين، الذين تلقوا قراءاتهم عن الصحابة على اختلاف مصادرها، واختاروا من بينها قراءة ارتضوها؛ فنُسِبتْ إليهم، وعُرِفُوا بها، وكذا الحال مع علماء القراءات من تابعي التابعين، الذين لم يخرجوا في اختيارهم عن شيءٍ ممَّا رُوِيَ عن الصحابة من القراءات؛ وإن كان العمل وفقه قد كان منذ أيام رخصة الأحرف السبعة، بعد هجرته ﷺ إلى المدينة المنورة.

فهذا هو ابن الجَزَرِيّ (ت٨٣٣هـ) يستعمل مصطلح (**الإختيارات**) في وصف قراءات القرَّاء السبعة، فيقول: اختيار حمزة[٣]، واختيار نافع[٤]، واختيار أبي عمرو[٥]، واختيار الكسائي.[٦]

إلا أنَّ المُلاحظ في هذه المرحلة أن مصطلح (**القراءة**) كان هو الغالب في الاستعمال، فكان يطلق غالبًا على تسعة من القرّاء العشرة، أمّا مصطلح (**الإختيارات**) فهو أقلُّ استعمالاً مع هؤلاء، إلى جانب إطلاقه منفردًا على صنيع خلف بن هشام/ القارئ العاشر(ت٢٢٩هـ) فيقال: اختيار خلف، ثمَّ أخذ هذا المصطلح يشقُّ طريقًا له فيما قام به غيرهم من أصحاب الإختيار المتأخرين، فأصبح حينها يقال: اختيار أبي عُبيد: القاسم بن سلَّام (ت٢٢٤هـ)، وأبي حاتم: سهل بن محمد السجستاني (ت٢٥٠هـ)، وأبي جعفر الرؤاسي: محمد بن الحسن (ت١٨٧هـ)، واليزيدي: محمد بن العباس (ت٣١٠هـ)، وورش: عثمان بن سعيد (ت١٩٧هـ).[٧]

٢/ ١: نشأةُ ظاهرةِ الإختيارات:

إنَّ ظاهرة الإختيارات تعود إلى زمن مبكّرٍ جدًّا، إلى عهد النبي ﷺ، عندما كان يُقرِئُ أصحابه برُخصة الأحرف السبعة التي مُنحَتْ لأُمَّته؛ رحمةً بها، وإلى عصر الصحابة ﷺ، وما قولهم: حَرْفُ أُبَيّ بن كعب (ت٢٠هـ)، وحَرْفُ عبد الله بن مسعود (ت٣٢هـ)، حَرْفُ زيد بن ثابت (ت٤٥هـ)، ببعيدٍ عن معنى الإختيار الذي نعنيه.

قال الإمام الشافعيّ (ت٢٠٤هـ) في كتابه (الأُمّ): "وقد اختلف بعض أصحاب النبي ﷺ في بعض لفظ القرآن عند النبي ﷺ ولم يختلفوا في معناه فأقرهم، وقال: هكذا أنزل، إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فاقرؤوا ما تيسر منه، فما سوى القرآن من الذكر أولى أن يوسع هذا فيه إذا لم يختلف المعنى".[٨]

وقال في "الرسالة": "فإذا كان الله لرأفته بخلقه أنزل كتابه على سبعة أحرف معرفة منه بأن الحفظ قد يزل ليحل لهم قراءته وإن اختلف اللفظ فيه ما لم يكن في اختلافهم إحالة معنى كان ما سوى كتاب الله أولى أن يجوز فيه اختلاف اللفظ ما لم يُحِل معناه".[٩]

يقول ابن الجَزَرِيّ: "وَكَانَتِ الْعَرَبُ الَّذِينَ نَزَلَ الْقُرْآنُ بِلُغَتِهِمْ لُغَاتُهُمْ مُخْتَلِفَةً وَأَلْسِنَتُهُمْ شَتَّى وَيَعْسُرُ عَلَى أَحَدِهِمُ الِانْتِقَالُ مِنْ لُغَتِهِ إِلَى غَيْرِهَا، أَوْ مِنْ حَرْفٍ إِلَى آخَرَ، بَلْ قَدْ يَكُونُ بَعْضُهُمْ لَا يَقْدِرُ عَلَى ذَلِكَ وَلَا بِالتَّعْلِيمِ وَالْعِلَاجِ، لَا سِيَّمَا الشَّيْخُ وَالْمَرْأَةُ، وَمَنْ لَمْ يَقْرَأْ كِتَابًا كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ ﷺ؛ فَلَوْ كُلِّفُوا الْعُدُولَ عَنْ لُغَتِهِمْ وَالِانْتِقَالَ عَنْ أَلْسِنَتِهِمْ لَكَانَ مِنَ التَّكْلِيفِ بِمَا لَا يُسْتَطَاعُ، وَمَا عَسَى أَنْ يَتَكَلَّفَ الْمُتَكَلِّفُ وَتَأْبَى الطِّبَاعُ؛ وَلِذَلِكَ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي جَوَازِ الْقِرَاءَةِ بِلُغَةٍ أُخْرَى غَيْرِ الْعَرَبِيِّ عَلَى أَقْوَالٍ، ثَالِثُهَا إِنْ عَجَزَ عَنِ الْعَرَبِيِّ جَازَ وَإِلَّا فَلَا، وَلَيْسَ هَذَا مَوْضِعَ التَّرْجِيحِ فَقَدْ ذُكِرَ فِي مَوْضِعِهِ. (قَالَ الْإِمَامُ أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ قُتَيْبَةَ) فِي كِتَابِ الْمُشْكِلِ: فَكَانَ مِنْ تَيْسِيرِ اللَّهِ تَعَالَى أَنْ أَمَرَ نَبِيَّهُ ﷺ بِأَنْ يُقْرِئَ كُلَّ أُمَّةٍ بِلُغَتِهِمْ وَمَا جَرَتْ عَلَيْهِ عَادَتُهُمْ فَالْهُذَلِيُّ يَقْرَأُ (عَتَّى حِينَ) يُرِيدُ ﴿حَتَّىٰ حِينٍ﴾ يوسف:٣٥، هَكَذَا يَلْفِظُ بِهَا وَيَسْتَعْمِلُهَا، وَالْأَسَدِيُّ يَقْرَأُ ﴿تِعْلَمُونَ﴾ البقرة:١٦٩، وَ﴿تِعْلَمُ﴾ البقرة:٢٢، وَ﴿تِسْوَدُّ﴾ آل عمران:١٠٦، وَ﴿أَلَمْ إِعْهَدْ إِلَيْكُمْ﴾ يس:١٠٦، وَالتَّمِيمِيُّ يَهْمِزُ وَالْقُرَشِيُّ لَا يَهْمِزُ، وَالْآخَرُ يَقْرَأُ ﴿قِيلَ لَهُمْ﴾ البقرة:١١، وَ﴿غِيضَ الْمَاءُ﴾ هود:٤٤، بِإِشْمَامِ الضَّمِّ مَعَ الْكَسْرِ، وَ﴿بِضَاعَتُنَا رُدَّتْ﴾ يوسف:٦٥ بِإِشْمَامِ الْكَسْرِ مَعَ الضَّمِّ، وَ﴿مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا﴾ يوسف:١١، بِإِشْمَامِ الضَّمِّ مَعَ الْإِدْغَامِ".[١٠]

قال البغوي (ت٥١٦هـ): "أظهر الأقاويل وأصحها وأشبهها بظاهر الحديث أن المراد من هذه الحروف اللغات، وهو أن يقرأ كل قوم من العرب بلغتهم، وما جرت عليه عادتهم من الإدغام والإظهار والإمالة والتفخيم والإشمام والإتمام والهمز والتليين وغير ذلك من وجوه اللغات إلى سبعة أوجه منها في الكلمة الواحدة".[١١]

وقال أبو شامة (ت٦٦٥هـ): "قال بعض الشيوخ: الواضح من ذلك أن يكون الله تعالى أنزل القرآن بلغة قريش ومن جاورهم من فصحاء العرب، ثم أباح للعرب المخاطبين به المنزل عليهم أن يقرؤوه بلغاتهم التي جرت عادتهم باستعمالها على اختلافهم في الألفاظ والإعراب، ولم يُكلَّف بعضُهم الانتقال من لغة إلى غيرها لمشقة ذلك عليهم، ولأنَّ العربي إذا فارق لغته التي طبع

عليها يدخل عليه الحمية من ذلك فتأخذه العزة، فجعلهم يقرؤونه على عاداتهم وطباعهم ولغاتهم منًّا منه لئلَّا يكلِّفهم ما يشق عليهم، فيتباعدوا عن الإذعان".[١٢]

ثانيًا: ظاهرةُ الاختيارات

(مراحلُها)

لقد مرَّت ظاهرة الاِختيارات في ثلاث مراحل –حسبما بدا لي– وهي بناءً على ذلك، تنقسم على النحو الآتي:

١. **مرحلة اختيارات أبناء البيئة.**
٢. **مرحلة اختيارات القُرَّاء.**
٣. **مرحلة اختيارات العلماء.**

١/ ٢: مرحلةُ اختيارات أبناء البيئة.

أ. المُرَادُ بها:

هي المرحلة التي سعى فيها قاطنو الجزيرة العربية ممّن آمن بالرسالة الإسلامية إلى تحقيق الإنسجام بين القراءة واللهجة، ويمكن لنا أن نصف أبناء هذه المرحلة بأنّهم (عيّنة البحث).

وهذه المرحلة هي التي توصف بمرحلة تعدُّد الأحرف، فالرسول ﷺ كان يُقرئ القرآن بالعربية العامة التي جمعت أحسن خصائص لغات العرب، وكان من الطبيعي أن يؤديه الصحابة كلٌّ منهم وفق لهجته الخاصة التي نشأ عليها، ولهم العذر في ذلك، فعدد قبائلهم لما جاء الإسلام بحسب ما ذكر عبد الله الحمياني في باب توزيع القبائل العرب في العصر النبويّ: "ما زال القليل من القبائل يدخل في الكثير حتى جاء الإسلام وهم على (ثمانية وأربعين كيانًا)" [١٣]، وقيل: إنّ عددهم يربو على الـ(مائة) قبيلة، بواقع لهجي يربو على الـ(مائة وثلاثين) لهجة، في حال أضفنا إلى القبائل نحو (ثلاثين) صقعًا وناحية، ولكل منها لهجته الخاصة أيضًا.[١٤]

وقد أدرك النبي ﷺ مشقة ذلك عليهم، ولاسيّما بعد انتقاله إلى المدينة المنورة، فرجا الله أن يجد سُبُلًا لهم لتخطي هذه العقبة الكأداء، ممثلة في الجانب اللهجي، التي تحول دون فهمهم لغايات

ومرامي القرآن الكريم، ففي الحديث "لَقِيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ جِبْرِيلَ، فَقَالَ: يَا جِبْرِيلُ إِنِّي بُعِثْتُ إِلَى أُمَّةٍ أُمِّيِّينَ: مِنْهُمُ العَجُوزُ، وَالشَّيْخُ الكَبِيرُ، وَالغُلَامُ، وَالجَارِيَةُ، وَالرَّجُلُ الَّذِي لَمْ يَقْرَأْ كِتَابًا قَطُّ، قَالَ: يَا مُحَمَّدُ إِنَّ القُرْآنَ أُنْزِلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُف".[١٥]

ولقد غلب على هذا النوع من الإختيارات الطابع اللهجي، ولاسيّما منه الصوتي؛ إذْ إنّ القراءات تتسامح مع الخصوصيات اللهجية التي لا تغيّر في المعنى شيئًا، كالميل إلى الظواهر الصوتية المعروفة، مثل: الهمز وتركه، والإدغام والإظهار، والإمالة والفتح، وغير ذلك كالكشكشة، والكسكسة، والعنعنة، والطمطمانية، وذلك كلّه متأتٍ من رخصة الأحرف السبعة.

وقد أُختلف في مُبتَدأ هذه المرحلة استنادًا على المُتَّكأ الذي استندت عليه، ألا وهو رخصة الأحرف السبعة، فهناك من ذهب إلى أنّها كانت بعد هجرته ﷺ إلى المدينة، وذلك بحسب ما فُهم من حديث أُبَيّ بن كعب ﷺ قَالَ: كُنْتُ فِي الْمَسْجِدِ، فَدَخَلَ رَجلٌ يصَلِّي، فَقَرَأَ قِرَاءَةً أَنْكَرْتهَا عَلَيْهِ ثمَّ دَخَلَ آخَر فَقَرَأَ قِرَاءَةً سِوَى قَرَاءَةِ صَاحِبِهِ، فَلَمَّا قَضَيْنَا الصَّلاَةَ دَخَلْنَا جَمِيعًا عَلَى رَسولِ اللهِ ﷺ، فَقُلْت: إِنَّ هَذَا قَرَأَ قِرَاءَةً أَنْكَرْتهَا عَلَيْهِ، وَدَخَلَ آخَر فَقَرَأَ سِوَى قِرَاءَةِ صَاحِبِهِ، فَأَمَرَهمَا رَسول اللهِ ﷺ، فَقَرَآ، فَحَسَّنَ النَّبِيُّ ﷺ شَأْنَهمَا، فَسَقَطَ فِي نَفْسِي مِنَ التَّكْذِيبِ، وَلاَ إِذْ كُنْت فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَلَمَّا رَأَى رَسول اللهِ ﷺ مَا قَدْ غَشِيَنِي، ضَرَبَ فِي صَدْرِي، فَفِضْت عَرَقًا وَكَأَنَّمَا أَنْظُر إِلَى اللهِ عَزَّ وَجَلَّ فَرَقًا، فَقَالَ لِي: "يَا أُبَيُّ أُرْسِلَ إِلَيَّ أَنِ اقْرَأِ الْقُرْآنَ عَلَى حَرْفٍ، فَرَدَدْت إِلَيْهِ أَنْ هَوِّنْ عَلَى أُمَّتِي، فَرَدَّ إِلَيَّ الثَّانِيَةَ اقْرَأْه عَلَى حَرْفَيْنِ، فَرَدَدْت إِلَيْهِ أَنْ هَوِّنْ عَلَى أُمَّتِي، فَرَدَّ إِلَيَّ الثَّالِثَةَ اقْرَأْه عَلَى سَبْعَةِ أَحْرفٍ، فَلَكَ بِكُلِّ رَدَّةٍ رَدَدْتُكَهَا مَسْأَلَةٌ تَسْأَلُنِيهَا، فَقُلْت: اللَّهمَّ اغْفِرْ لِأُمَّتِي، اللَّهمَّ اغْفِرْ لِأُمَّتِي، وَأَخَّرْت الثَّالِثَةَ لِيَوْمٍ يَرْغَب إِلَيَّ الْخَلْق كُلُّهمْ، حَتَّى إِبْرَاهِيم ﷺ".[١٦]

إنّ مجيء كلمة (المسجد) بهذا الإطلاق، مع الألف واللام، دال على أنه المسجد المعلوم الذي يعرف عند الإطلاق، وهو المعهود الذهن عند كل مسلم، وهو المسجد النبوي، الذي لم يكن إلَّا في المدينة المنورة، ولاسيّما أنّ ابن حجر (ت٧٧٣هـ) قد ذكر في بعض روايات الحديث: أن السورة المختلف فيها هي سورة النحل[١٧]، وهي من السور المكية على رأي الجمهور[١٨]، فحين تكون السورة مكية، ولا يعلم هؤلاء الصحابة جميعهم ما ورد فيها من اختلاف في القراءة إلى أن يكون العهد المدني، والمسجد النبوي، فهذا دليل على تأخر رخصة الأحرف؛ ولاسيّما إذا علمنا

أنّه في بعض الروايات أن أحد الصحابة المختلف معهم هو ابن مسعود ﷺ الهذلي السابق بالإيمان، الذي أخذ عن رسول الله ﷺ القرآن بمكة، وسمع منه القرآن بمكة.

ويظهر جليًّا من هذا الحديث أنّ أُبَيّ بن كعب ﷺ لم يكن على دراية بأمر رخصة الأحرف السبعة، فوقع له بسببه ذلك الشك، فلما علم بأمر الأحرف السبعة استقر حاله وذهب عنه ما كان يجد، فهذا العلم أذهب عنه أثر عدم العلم.

ثم إنَّ حديث أُبَيّ ﷺ الأول والثاني يظهر أنها حديث واحد روي بالمعنى، إذ يستحيل أن يتكرر مع أبي مثل هذا الحال من التكذيب والشك وعدم العلم بالرخصة حتى يكون رسول الله ﷺ هو يعلِمه بها، وكذا ما قد يقع في أحاديث أخرى نحو هذا مع غيره من الصحابة.

وهناك من قال: ((إنّها جاءت بعد عام الفتح، الذي كان في: ٢٠/ رمضان/ من السنة الثامنة للهجرة[١٩]، إذ اشتغل بعدها رسول الله ﷺ، بتأسيس دولة مكة الجديدة، وبث الأمن فيها ومن حولها، فكانت غزوة حنين، والطائف، وبعدهما عمرة الجعرانة في: ذي القعدة/ من العام الثامن، وبعد كل ذلك رجع النبي ﷺ إلى المدينة، فبلغها في أواخر ذي القعدة، فالذي يظهر أن تفرغ هشام بن حكيم لأخذ شيء من القرآن الكريم، وتفرغ النبي ﷺ، ليقرِئه شيئًا من القرآن وسورة الفرقان، وأن يكون هشام في الصلاة في مكان يمكن لعمر ﷺ، أن يسمعه يقرأ فيه، ثم يحاكمه ويرفع أمر إلى النبي ﷺ، والأقرب أن ذلك في المسجد حيث يجتمع الناس قياسا على تلك الحوادث التي وقعت بين غيرهما من الصحابة، كل ذلك إنما يكون حال رجوع المسلمين إلى المدينة، وهشام بن حكيم من سادات مكة، وقد أسلم يوم فتح مكة[٢٠]، وقيل: إنّه من مسلمي طُلقاء الفتح[٢١]، وعلى هذا التقدير يكون حديث عمر وهشام في ذي الحجة من السنة الثامنة للهجرة الشريفة، أو قبله بقليل أو بعده بقليل)). [٢٢]

إنّ ما يذهب إليه الرأي: إنّه لا تعارض بين الأحاديث التي يستشهد بها أنصار هذين الرأيين؛ إذ لا مشكلة في أن تكون الرخصة قد جاءت عقب هجرته ﷺ، ويكون الحديث المروي عن أُبَيّ بن كعب متزامنًا معها، ثم بعد ذلك قد حدثت قصة عمر ﷺ مع هشام بن حكيم عقب إسلامه بعد عام الفتح، فالرخصة قائمة من قبل وما زالت، وقد وقعت الحادثتان في أثنائها، ولاسيّما إذا ما عرفنا أنّ رخصة الأحرف السبعة هي من حكمة الشريعة الإلهية البالغة، فإن زمن صدر الإسلام

كان له ميزة وخاصية ليست لغيره، فجاءت هذه الرخصة ليكون لها دور كبير في انتشار القرآن وسهولة ترتيله.

يقول د. عبد الصبور شاهين: "وحين هاجر النبي ﷺ وصحابته إلى المدينة تغيرت الحال، فمن حيث الكم زاد عدد المؤمنين بالدعوة، ودخل الناس في دين الله أفواجًا، وأتيح للدعوة في المركز الجديد أن تراسل الأقوام والقبائل في شتى أنحاء الجزيرة العربية وخارجها، وجاءت الوفود تترى ممثلة لمختلف الألسنة واللهجات، يضاف إلى ذلك أن العهد الجديد يحتاج إلى إمكانيات واسعة في تبليغ الدعوة ونشر القرآن نصها المنزل، ليكون دستورًا للحياة الإسلامية في الدولة الجديدة، كذلك كانت أعمار المؤمنين تتفاوت وأكثرهم من الكبار الذين فاتهم عهد التعلم والحفظ، فأصبح من العسير أن يداوموا على استظهار القرآن.

والنبي ﷺ فوق ذلك كله مشغول بمسؤوليات جَمَّة في التوجيه والتنظيم، والحكم والحرب والسلام والدعوة، وتقرير النظم والعقائد والفتوى، وتلقي الوحي وإملائه ومراسلة الملوك والشعوب.

هذه الظروف قد استجَدَّت في المجتمع، وأحاطت بالنبي وصحابته، وفي مثل هذا الزحام من الناس ومن المشكلات لا تعرف الحياة الأناة، بل من استطاع أن يظفر بقطعة أو قطعتين من فم النبي ﷺ فقد واتاه خير كثير، وليقرأ بقدر ما تسعفه ذاكرته ولهجته".[٢٣]

إنَّ الصحابة . عمومًا . قد اختلفت أحوالهم في تلقي القرآن عن النبي ﷺ، فمنهم من جَمَعَهُ كلَّه، ومنهم من جَمَعَ أجزاءً منه، ومنهم من حَضَرَ ما بُدِّلَ و نُسِخَ، ومنهم من لم يحضر، ومنهم من شَهِدَ العَرْضَة الأخيرة، ومنهم من غابَ عنها، وما كانوا كلُّهم يلزمون المدينة، ولا يبرحونها، وما كان كلُّ من فيها يلازم النبي ﷺ، ولا يفارقه، لقد كان فيهم من هو محترفٌ في الأسواق، ومن هو قائمٌ على نخله في أطراف المدينة، ومن هو مجاهدٌ في السرايا، وما إلى ذلك، وهؤلاء يحضرون إلى رسول الله ﷺ إذا ما وجدوا لأنفسهم أدنى فراغٍ ممَّا هم بسبيله، ناهيك عن أنَّ نفرًا من الصحابة قد وجَّهَهُم النبي ﷺ إلى خارج المدينة، هُداةً ومُبلِّغين ومُعَلِّمين، وأمراء. وقد فات هؤلاء، وهؤلاء شيءٌ ممَّا نزل من القرآن؛ فطلبوه عند غيرهم ممَّن سَمِعَهُ، هذا إلى جانب أنَّ الله قد رخَّصَ لهم أن يقرؤوا القرآن على سبعة أحرف، وأباحَ لهم أن يقرؤوا أيَّها شاؤوا، ولم يلزمهم القراءة بها كلِّها، ولمَّا انتقل النبي ﷺ إلى الرفيق الأعلى قامت أعدادٌ غفيرة من الصحابة

بالانتشار في الأمصار للجهاد والمرابطة ونشر الدعوة، وكلٌّ منهم يقرأُ، ويُقرِئ الناسَ كما سمع، ومنهم من كان معه مصحفه الذي يُطابق ما يقرأُ به ممَّا سمعه من النبي ﷺ، أو عمَّن سمعه عنه، وهم في ذلك ليسوا على ضلالة من أمرهم.

وظلَّت الحال هكذا إلى أن جاء زمانٌ أخذَ فيه من أَسْلَمَ من الناس في البلاد المفتوحة يفاخر بقراءته على القراءات الأخرى، ويقول: إنَّه قرأ على هذا الصحابي، وهو أفضل من غيره ممّن أقرؤوا في بلدان أخرى، فكان أن قام الخليفة عثمانﷺ بتدارك الأمر، وجمع المصحف على العَرْضَة الأخيرة، وأمرهم أن يتركوا ما لديهم من القراءات ممَّا لا يتفق معه، وأن يتخلَّوا عمَّا لديهم من المكتوب ممَّا يخالف خطُّه خطَّ المصحف الذي جَمَعَهُ بمباركة عُدول الصحابة الكرام؛ فكان أن ارتضوا . إلَّا قليلًا منهم . أن يَدَعُوا ما سمعوه من النبي ﷺ، أو ما كتبوه بحضرته، ويخالف رسم المصحف.

وعرفنا من قبل أن أكثرهم لم يسمع القرآن كلَّه منه ﷺ مباشرة، فكان ذلك حافزًا لهم أن يستجيبوا لأمر الخليفة عثمان؛ حرصًا على سماعه كاملًا من غيرهم من الصحابة الذين أُوْفِدوا مع المصاحف، وهم ممَّن كانوا أكثر ملازمة، وسماعًا عن النبي ﷺ، واتصالًا بالقرآن الكريم جمعًا، وكتابةً، ثمَّ إنهم رأوا أن ما أجمع عليه الصحابة في المدينة أحقُّ بالاتباع؛ فقبلوا ما ارتضته الأمَّة، وأخذوا يقرؤون، ويُقرِئون بما يوافق المصحف الإمام.[٢٤]

فهؤلاء الصحابة الأجلاء سمعوا من النبي ﷺ حروفًا كثيرة في مجلسه الشريف، والوفودُ تتقاطرُ عليه، وتعلنُ إسلامها، ثم هم بعد ذلك مَالُوا إلى حَرْفٍ ارتضوه من بينها ينسجم مع بيئاتهم اللغوية بادئ ذي بدء؛ لأنَّ السَّنَد، وصِحتَه متحققان قطعًا فيما اختاروه وارتضوه.

فهل هناك سَنَدٌ أوثقُ وأَصحُّ من سماعهم من النبي ﷺ ؟ فلم يبقَ حينها إلَّا وَجَاهةُ اللهجة، وليس بعد لهجة المرء المُختار وجاهة كي يختار، ولاسيَّما أنهم "عَرَبٌ آمِنون من اللَّحْن"، كما قال ابن الجَزَرِيّ (ت٨٣٣هـ).[٢٥]

وفعل الخليفة عثمان بن عفان ﷺ (ت٣٥هـ)،عندما جمع الناس على مصحف يتفق مع ما اِستقرَّ عليه النص القرآني في العَرْضَة الأخيرة، كما صرَّح غير واحد من أئمة السلف[٢٦]، وذلك أن جبريل عليه السلام كان يعارضُ النبي ﷺ بما يجتمع عنده من القرآن مرّةً في كل عام، وذلك في

أثناء اِعتكافه في العشر الأخير من شهر رمضان؛ فيُحدِثُ اللهُ فيه ما شاء، وينسَخُ ما يشاء، وكان يعرِضُ عليه في كلِّ عرضَةٍ وجهًا من الوجوه التي أباح اللهُ له أن يقرأَ القرآنَ بها، وكان يجوزُ لرسول الله ﷺ بأمرٍ من الله أن يقرأَ ويُقرِئَ بجميع ذلك، وأما في السنة العاشرة فإنه عارضه فيه مرتين، فكان اِعتكافه عليه الصلاة والسلام في رمضان من تلك السنة (عشرين) يومًا، وقد أحسَّ ﷺ أنَّ في الأمر شيئًا، وقد فهم منه دُنُوَ أجله كما حدَّث بذلك ابنته فاطمة رضي الله عنها (ت١١هـ).[٢٧]

وتكمن أهميةُ هذه العَرْضَة في أنَّ جبريل عليه السلام فضلًا على ما كان يفعله في العَرْضَات الأخرى، قد أطلعَ النبيَّ ﷺ في ختام أمرها على آخر ما اِستقرَّ عليه أمر القرآن الكريم: ناسخًا ومنسوخًا، وترتيبًا وتنسيقًا، وما ستؤول إليه رخصة الأحرف السبعة بعدها. [٢٨]

وبحلول رمضان من هذه السنة يكون القرآن قد نزل كلُّه تقريبًا على النبي ﷺ، ما عدا بضع آيات نزلت فيما بعد في الأشهر الأولى من السنة (الحادية عشرة) حتى شهر ربيع الأول، على خلاف بين العلماء في آخر آية نزلت منه في هذه الآونة؛ ونظرًا لقلة ما نزل فيها بالنسبة لما تقدَّم اِغتُفِرَ في مُراجعته كما جاء في فتح الباري[٢٩].

وفي الظنّ أنَّ الأمر لا يتعلق بقِلَّة ما نزل، بقدر ما هو متعلّق بالتراخي في اِلتزام رخصة الأحرف السبعة، إلى الحدِّ الذي جعل الأمة تلتقي على العَرْضَة الأخيرة من غير ما مشقَّة أو عنَت.

ويمكن لنا أن نُمثِّلَ حال هذه العَرْضَة بما يقال اليوم في عالم الطباعة الطبعة الأخيرة، أو التنقيح الأخير، وبموجبها يُنظر إلى ما نَزَلَ من القرآن: فما وَافَقَها بَقِيَ، وما خَالفَها تُنفى عنه لفظة القرآن، فيظلّ نصًا يمثِّل مرحلة من مراحل نزوله، وقد بيَّن العلماءُ حكمَه، ومواطنَ الإِستفادة منه.

والذين شهدوها من الصحابة الأجلاّء هم الذين سيُعوَّل عليهم لاحقًا في الحكم على ما استقرَّ من نصوص القرآن الكريم بعد (ثلاث وعشرين) سنة، كانت فيها مُدّة بعثته ﷺ.

ب. مُدَّتُها:

لم تدم هذه المرحلة أكثر من عقدين ونيّف، أي ما يقرب من (خمسٍ وعشرين) سنة، من حين بدء رخصة الأحرف السبعة بعد هجرته ﷺ، بحسب الرأي الذي نميل إلى الأخذ به، إلى حين جمعِ عثمان بن عفان ﷺ الناسَ على حرف واحد، وفق العَرْضَة الأخيرة، في آخر السنة (الرابعة والعشرين)، وأوائل السنة (الخامسة والعشرين) للهجرة الشريفة، كما قال ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، وهو يردّ رأي من ذهب إلى أبعد من ذلك: "وغفل بعض من أدركناه فزعم أنه كان في حدود سنة (ثلاثين) ولم يذكر له مستندًا"[٣٠]، وهذه المدة تعدُّ وجيزةً جدًّا قياسًا بالأزمنة اللاحقة.

ج. المشمولون بهذه المرحلة:

هم الذين أسلموا في عهده ﷺ من قاطني الجزيرة العربية الأُميّين، ولاسيّما مِنْهُمُ العَجُوزُ، وَالشَّيْخُ الكَبِيرُ، وَالغُلَامُ، وَالجَارِيَةُ، وَالرَّجُلُ الَّذِي لَمْ يَقْرَأْ كِتَابًا قَطُّ، الذين ترخَّص لهم النبي ﷺ، فعن أُبَيّ بن كعب، وفي رواية عن أبي ذَرٍّ الغِفاريّ، قال: "لَقِيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ جِبْرِيلَ، فَقَالَ: يَا جِبْرِيلُ إِنِّي بُعِثْتُ إِلَى أُمَّةٍ أُمِّيِّينَ: مِنْهُمُ العَجُوزُ، وَالشَّيْخُ الكَبِيرُ، وَالغُلَامُ، وَالجَارِيَةُ، وَالرَّجُلُ الَّذِي لَمْ يَقْرَأْ كِتَابًا قَطُّ، قَالَ: يَا مُحَمَّدُ إِنَّ القُرْآنَ أُنْزِلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُف".[٣١]

فلما كثر الاختلاف بسبب هذه الرخصة فيما بعد، عملَ الخليفةُ عثمان بن عفان ﷺ على كتابته على ما ثبت من هذه الأحرف في العَرْضَة الأخيرة، وأمرَ بإلغاء الأحرف الأخرى؛ لأنَّ الحاجة إليها قد قلّت، وأدّت الرُّخْصَة غرضَها.

ج. المصادرُ التي حوت اختيارات أبناء البيئة:

لعلّ من أبرز الكتب التي حوت هذا النوع من الاِختيارات، هو كتاب (قراءات النبي ﷺ)، لأبي عمر: حفص بن عمر الدُّورِي (ت٢٤٦هـ).[٣٢]

وهناك إشارات كثيرة لهذا النوع من الاِختيارات، ولاسيّما في كتب اللغة والتفسير ومعاني القرآن.

د. أمثلةٌ على اختيارات أبناء البيئة:

١. **قوله تعالى:** ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّن بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّىٰ حِينٍ﴾ يوسف: ٣٥.

فقد ورد عن عمر بن الخطاب ﷺ " أنه سمع رجلًا يقرأ من سورة يوسف ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّن بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ عتَّىٰ حِينٍ﴾، فقال عمر: من أقرأكها؟ قال: أقرأنيها ابن مسعود، فقال له

عمر: حتَّىٰ حِينٍ، وكتب إلى ابن مسعود: أما بعد: فإنَّ الله أنزل القرآن بلسان قريش، فإذا أتاك كتابي هذا فأقرئ الناس بلغة قريش، ولا تقرئهم بلغة هذيل، والسلام". [٣٣]

٢. **قوله تعالى:** ﴿مَّا أَنَا بِمُصْرِخِكُمْ وَمَا أَنتُم بِمُصْرِخِيَّ﴾ إبراهيم: ٢٢.

قال ابن عاشور تعليقًا على قراءة حمزة وخلف ﴿بِمُصرِخِيّ﴾ بكسر الياء: "الذي ظهر لي أنَّ هذه القراءة قرأ بها بنو يربوع (جربوع) من تميم، وبنو عجل ابن لجيم من بكر بن وائل، فقرؤوا بلهجتهم أخذًا بالرخصة للقبائل أن يقرؤوا القرآن بلهجاتهم.[٣٤]

٣. **قوله تعالى:** ﴿البُيُوت﴾ النور: ٣٦، ﴿الْمُحْصَنَاتِ﴾ النساء: ٢٥، حيثما وردت.

روي عن أبي الليث السمرقندي (ت٣٧٣هـ): "إذا كانت القراءتان تفسيرهما واحد مثل ﴿البُيُوت: البِيُوت﴾، ﴿الْمُحْصَنَاتِ: الْمُحْصِنَاتِ﴾ بالفتح والكسر، فإنَّما قال بأحدهما وأجاز القراءة بهما لكل قبيلة على ما تعوَّد به لسانُهم، فإذا قيل: إذا صح أنه قال بإحدى القراءتين فبأي القراءتين قال؟ قيل له: إنما قال بلغة قريش ، لأن النبي ﷺ كان من قريش ، والقرآن نزل بلغتهم، ألا ترى إلى ما روى وكيع عن سفيان عن مجاهد قال: نزل القرآن بلغة قريش".[٣٥]

٤. **قرأ عاصم في رواية المفضل عنه ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾** المجادلة: ٢، بالرفع، وقرأ الباقون بالنصب[٣٦]، وقرأ عبد الله بن مسعود ﴿بأمَّهاتِهم﴾ بزيادة الباء فيها [٣٧]، وقرأ الجمهور ﴿**وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا هَٰذَا بَشَرًا**﴾ يوسف: ٣١، بالنصب، وقرأ ابن مسعود ﴿بشرٌ﴾ بالرفع.[٣٨]

فابن مسعود كان يذهب إلى الرفع، وهي لهجة تميمية تهمل (ما)، أو مع الباء وهي اللهجة الحجازية الباقية، وجاءت قراءة عاصم . في رواية . بالرفع موافقة اللهجة التميمية، وقرأ موافقًا الجمهور بالنصب، وفي ذلك موافقة للهجة الحجازية القُدْمَى[٣٩]، وهو من البيئة الكوفية، والنحاة الكوفيون ينكرون إعمال (ما)، ويَرَوْنَ أن المرفوع بعدها باقٍ على ما كان عليه قبل دخولها، وأن المنصوب بعدها جاء على إسقاط الباء؛ لأن العرب لا تكاد تنطق بها إلا بالباء، فإذا حذفوها عوَّضوا منها النصب، كما هو معهود عند حذف حرف الجر، و لِيُفرِّقوا بين الخبر المقدَّر فيه الباء من غيره.

ومع ذلك نجد شيخ مدرستهم (الكسائي) يخرج عمّا يَرَوْنه، ويقرأ هو، وقرَّاء الكوفة الآخرون بالنصب، بما يُفَسَّرُ تفسيرًا لا لَبْسَ فيه بمخالفة مذهبهم النحوي الذي يقولون بموجبه بإهمال (ما)

حملًا على لهجة تميم في ذلك، وما ذاك إلَّا لأن الأمر لا يعدو كونها رواية متصلة بسند، في حين أن ما يرَوْنه رأيا يحتمل الخلاف، والروايةُ أحقُّ أن تُتَّبَع.

٢/ ٢: مرحلةُ اختيارات القُرَّاء.

أ. المُرَادُ بها:

هي المرحلة التي تتمثَّل باستيعاب أكبر قدر من الروايات، من لدن القُرَّاء الذين عُنُوا بأمرها أيًّا كان لونها اللهجيّ الذي جاءت وفقه؛ وذلك أنّ الصحابة . عمومًا . قد اختلفت أحوالهم في تلقي القرآن عن النبي ﷺ، فمنهم من جَمَعَهُ كلَّه، ومنهم من جَمَعَ أجزاءً منه، ومنهم من حَضَرَ ما بُدِّلَ و نُسِخَ، ومنهم من لم يحضر، ومنهم من شَهِدَ العَرْضَة الأخيرة، ومنهم من غابَ عنها، وما كانوا كلُّهم يلزمون المدينة، ولا يبرحونها، وما كان كلٌّ من فيها يلازم النبي ﷺ، ولا يفارقه، لقد كان فيهم من هو محترفٌ في الأسواق، ومن هو قائمٌ على نخله في أطراف المدينة، ومن هو مجاهدٌ في السرايا، وما إلى ذلك، وهؤلاء يحضرون إلى رسول الله ﷺ إذا ما وجدوا لأنفسهم أدنى فراغٍ ممَّا هم بسبيله، ناهيك عن أنَّ نفرًا من الصحابة قد وجَّهَهُم النبي ﷺ إلى خارج المدينة، هُداةً ومُبلِّغين ومُعَلِّمين، وأمراء، وقد فات هؤلاء وهؤلاء شيءٌ ممَّا نزل من القرآن؛ فطلبوه عند غيرهم ممَّن سَمِعَهُ. هذا إلى جانب أنَّ الله قد رخَّصَ لهم أن يقرؤوا القرآن على سبعة أحرف، وأباحَ لهم أن يقرؤوا أيَّها شاؤوا، ولم يلزمهم القراءة بها كلِّها، ولمَّا انتقل النبي ﷺ إلى الرفيق الأعلى قامت أعدادٌ غفيرة من الصحابة بالانتشار في الأمصار للجهاد والمرابطة ونشر الدعوة، وكلٌّ منهم يقرأُ، ويُقرِئ الناسَ كما سمع، ومنهم من كان معه مصحفه الذي يُطابق ما يقرأُ به ممَّا سمعه من النبي ﷺ، أو عمَّن سمعه عنه، وهم في ذلك ليسوا على ضلالة من أمرهم.

وفي هذه المرحلة تعددت الروايات وكثرت، وامتزجت فيها قراءات الأمصار؛ فدخلت عناصر من قراءة الكوفة والبصرة في قراءات أهل المدينة، وعكس ذلك قد حصل أيضًا، وفي هدي هذه الحقيقة يُفهَمُ قولُ نافع: "تركتُ من قراءة أبي جعفر سبعين حرفًا".[٤٠]

ب. مُدَّتُها:

إنّ المدة التي شملتها هذه المرحلة تقرب من (ثلاثمائة) سنة، منذ الأمر الشهير للخليفة عثمان بن عفان ﷺ بجمع الناس على ما تبقَّى من الأحرف بموجب العَرْضَة الأخيرة، وذلك في

أواخر السنة (الرابعة والعشرين)، وأوائل السنة (الخامسة والعشرين) للهجرة الشريفة، ثم أرسل إلى أمصار الدولة الإسلامية نُسَخًا من المصحف الذي جمعت فيه.[٤١]

حيث "قرأ كلُّ أهل مِصْرٍ بما في مُصحَفهم، وتلقَّوا ما فيه عن الصحابة الذين تلقَّوه من فِيّ رسول الله ﷺ، ثم قاموا بذلك مقام الصحابة الذين تلقَّوه عن النبيّ ﷺ، (فَمِمَّنْ كَانَ بِالْمَدِينَةِ) ابْنُ الْمُسَيَّبِ وَعُرْوَةُ وَسَالِمٌ وَعُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَسُلَيْمَانُ وَعَطَاءٌ ابْنَا يَسَارٍ وَمُعَاذُ بْنُ الْحَارِثِ الْمَعْرُوفُ بِمُعَاذٍ الْقَارِئِ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ هُرْمُزَ الْأَعْرَجُ وَابْنُ شِهَابٍ الزُّهْرِيُّ وَمُسْلِمُ بْنُ جُنْدُبٍ وَزَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ، (وَبِمَكَّةَ) عُبَيْدُ بْنُ عُمَيْرٍ وَعَطَاءٌ وَطَاوُسٌ وَمُجَاهِدٌ وَعِكْرِمَةُ وَابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ، (وَبِالْكُوفَةِ) عَلْقَمَةُ وَالْأَسْوَدُ وَمَسْرُوقٌ وَعُبَيْدَةُ وَعَمْرُو بْنُ شُرَحْبِيلَ وَالْحَارِثُ بْنُ قَيْسٍ وَالرَّبِيعُ بْنُ خُثَيْمٍ وَعَمْرُو بْنُ مَيْمُونٍ وَأَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيُّ وَزِرُّ بْنُ حُبَيْشٍ وَعُبَيْدُ بْنُ نُضَيْلَةَ وَأَبُو زُرْعَةَ بْنُ عَمْرِو بْنِ جَرِيرٍ وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ وَإِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ وَالشَّعْبِيُّ.(وَبِالْبَصْرَةِ) عَامِرُ بْنُ عَبْدِ قَيْسٍ وَأَبُو الْعَالِيَةِ وَأَبُو رَجَاءٍ وَنَصْرُ بْنُ عَاصِمٍ وَيَحْيَى بْنُ يَعْمُرَ وَمُعَاذٌ وَجَابِرُ بْنُ زَيْدٍ وَالْحَسَنُ وَابْنُ سِيرِينَ وَقَتَادَةُ، (وَبِالشَّامِ) الْمُغِيرَةُ بْنُ أَبِي شِهَابٍ الْمَخْزُومِيُّ صَاحِبُ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ فِي الْقِرَاءَةِ، وَخُلَيْدُ بْنُ سَعْدٍ صَاحِبُ أَبِي الدَّرْدَاءِ. ثُمَّ تَجَرَّدَ قَوْمٌ لِلْقِرَاءَةِ وَالْأَخْذِ، وَاعْتَنَوْا بِضَبْطِ الْقِرَاءَةِ أَتَمَّ عِنَايَةٍ، حَتَّى صَارُوا فِي ذَلِكَ أَئِمَّةً يُقْتَدَى بِهِمْ وَيُرْحَلُ إِلَيْهِمْ وَيُؤْخَذُ عَنْهُمْ، أَجْمَعَ أَهْلُ بَلَدِهِمْ عَلَى تَلَقِّي قِرَاءَتِهِمْ بِالْقَبُولِ، وَلَمْ يَخْتَلِفْ عَلَيْهِمْ فِيهَا اثْنَانِ، وَلِتَصَدِّيهِمْ لِلْقِرَاءَةِ نُسِبَتْ إِلَيْهِمْ، (فَكَانَ بِالْمَدِينَةِ) أَبُو جَعْفَرٍ يَزِيدُ بْنُ الْقَعْقَاعِ، ثُمَّ شَيْبَةُ بْنُ نِصَاحٍ، ثُمَّ نَافِعُ بْنُ أَبِي نُعَيْمٍ، (وَكَانَ بِمَكَّةَ) عَبْدُ اللَّهِ بْنُ كَثِيرٍ وَحُمَيْدُ بْنُ قَيْسٍ الْأَعْرَجُ وَمُحَمَّدُ بْنُ مُحَيْصِنٍ، (وَكَانَ بِالْكُوفَةِ) يَحْيَى بْنُ وَثَّابٍ وَعَاصِمُ بْنُ أَبِي النَّجُودِ وَسُلَيْمَانُ الْأَعْمَشُ، ثُمَّ حَمْزَةُ، ثُمَّ الْكِسَائِيُّ، (وَكَانَ بِالْبَصْرَةِ) عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ وَعِيسَى بْنُ عُمَرَ وَأَبُو عَمْرِو بْنُ الْعَلَاءِ، ثُمَّ عَاصِمٌ الْجَحْدَرِيُّ، ثُمَّ يَعْقُوبُ الْحَضْرَمِيُّ، (وَكَانَ بِالشَّامِ) عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَامِرٍ وَعَطِيَّةُ بْنُ قَيْسٍ الْكِلَابِيُّ وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُهَاجِرِ، ثُمَّ يَحْيَى بْنُ الْحَارِثِ الذِّمَارِيُّ، ثُمَّ شُرَيْحُ بْنُ يَزِيدَ الْحَضْرَمِيُّ.

ثمّ إِنَّ الْقُرَّاءَ بَعْدَ هَؤُلَاءِ الْمَذْكُورِينَ كَثُرُوا وَتَفَرَّقُوا فِي الْبِلَادِ وَانْتَشَرُوا وَخَلْفَهُمْ أُمَمٌ بَعْدَ أُمَمٍ، عُرِفَتْ طَبَقَاتُهُمْ، وَاخْتَلَفَتْ صِفَاتُهُمْ، فَكَانَ مِنْهُمُ الْمُتْقِنُ لِلتِّلَاوَةِ الْمَشْهُورُ بِالرِّوَايَةِ وَالدِّرَايَةِ، وَمِنْهُمُ الْمُقْتَصِرُ عَلَى وَصْفٍ مِنْ هَذِهِ الْأَوْصَافِ، وَكَثُرَ بَيْنَهُمْ لِذَلِكَ الِاخْتِلَافُ، وَقَلَّ الضَّبْطُ، وَاتَّسَعَ الْخَرْقُ، وَكَادَ الْبَاطِلُ يَلْتَبِسُ بِالْحَقِّ، فَقَامَ جَهَابِذَةُ عُلَمَاءِ الْأُمَّةِ، وَصَنَادِيدُ الْأَئِمَّةِ، فَبَالَغُوا فِي الِاجْتِهَادِ وَبَيَّنُوا

الْحَقَّ الْمُرَادَ، وَجَمَعُوا الْحُرُوفَ وَالْقِرَاءَاتِ، وَعَزَوُا الْوُجُوهَ وَالرِّوَايَاتِ، وَمَيَّزُوا بَيْنَ الْمَشْهُورِ وَالشَّاذِّ، وَالصَّحِيحِ وَالْفَاذِّ، بِأُصُولٍ أَصَّلُوهَا، وَأَرْكَانٍ فَصَّلُوهَا".[٤٢]

وبقيت الحال هكذا حتى ظهور كتاب ابن مجاهد: أحمد بن موسى التميميّ، شيخ القُرَّاء في بغداد (ت٣٢٤هـ)[٤٣]، المعنون بـ (السبعة في القراءات)، الذي سبَّع فيه السبعة –كما يوصف، والذي وضع فيه حدًّا للاجتهاد في الاختيارات من لدن طائفة القُرَّاء.

فمثَّلَ علامةً بارزةً في التأليف في فنّ القراءات، مثلما كان محطةً مهمة ومفصلية في ظاهرة الاختيارات في القراءات القرآنية، أسست لمرحلة عملت على غربلة القراءات وجعلها رهن الضوابط والأركان التي وضع أُسسَها، ثم تبلورت بشكل جليّ وواضح على يد من جاء بعده من علماء القراءات.

ولقد قضت الضوابط التي وضعها ابن مجاهد، حتى تقبل أيّة رواية لأيّ قارئ، أن تكون تحت سقف هذين الشرطين:

١. لا ينبغي لذي لُبٍّ أن يتجاوز ما مضت عليه الأئمّةُ والسَّلف بوجه يراهُ جائزًا في العربية.
٢. أو ممَّا قرأ به قارئٌ غيرُ مُجْمَعٍ عليه.[٤٤]

ولعلّ قائل يقول: هناك مصنّفات سبقت كتاب ابن مجاهد، فأين هي ممّا أنتم فيه من عدّها من هذه المرحلة؟

صحيحٌ أنّه لما بدأ عصر التدوين عُني عددٌ من القُرَّاء بتدوين ما تلقّاه عن شيخه من القراءات، كالكسائي (ت١٨٩هـ): كتاب القراءات، وأحمد بن سهل الأشناني (ت٣٠٧هـ): كتاب عن حفص (ت١٨٠هـ)، وعن عاصم (ت ١٢٨هـ تقريبًا)، وكتاب أبي يعقوب الأزرق (ت٢٤٠هـ) عن ورش (ت١٩٧هـ)، وصولًا إلى كتاب أبي عُبيد: القاسم بن سلّام (ت٢٢٤هـ) الذي جمع فيه (خمسة وعشرين) قارئًا، وكذا كتاب حفص بن عُمر الدُّوريّ، الذي قال عنه ابن الجَزَرِيّ: "أول من جمع القراءات"[٤٥]، وهو غير كتابه الآخر (قراءات النبيّ ﷺ) الذي أشرنا إليه في (مرحلة اختيار أبناء البيئة)، وأحمد بن جُبير (ت٢٥٨هـ) في كتابه الذي جمع فيه خمس

قراءات من كلّ مصر، غير أنّ هذه الكتب كلها التي سبقت كتاب (السبعة في القراءات) لم تصل إلينا؛ وعليه فيكون هو النقطة الفاصلة في الاعتماد للتأريخ في هذه المرحلة.[٤٦]

ج. المشمولون بهذه المرحلة:

هم طائفة القُرَّاء الذين رَوَوْا لنا الكثيرَ الكثير من الروايات التي انتشرت بين المسلمين وفقًا لرخصة الأحرف السبعة، وكان جلّهم من غير العلماء المُتبحّرين بأمر الرواية وشروطها في علم القراءات، من الذين كان همهم الأكبر الوقوف على أكبر قدر من الروايات والأحرف التي رويت عمّن حضرها، أو بُلِّغت له في زمن النبي ﷺ وصحابته الأجلّاء.

ويمكن وصفهم بأنّهم (الرُّواة الجَمْعِيُّون)، الذين هم في الغالب لا يُشغلون أنفسَهم في التنقير عن كُنه المسائل وخفاياها، ويمكن القول: إنّهم غير معنيين في النظر في أصول المسائل والغايات الكُبرى؛ نظرًا للوقت المُبكّر الذي عاشوا فيه، حيث ما تزال الأمة تتلمّس طُرق تأسيس النهضة العلمية والحضارية الشاملة، ونعني بهم الذين أخذوا بالقياس في أمر القراءات، إذ لم تكن ضوابط التعامل مع الروايات القرآنية واضحة بعد، شأنها في ذلك شأن العلوم الأخرى، التي كان العلماء يضعون ملامح أصولها وقواعدها بشكل أوليّ، ولذلك نقدهم علماء القراءات فيما بعد، بأنّ اختياراتهم لم تكن تساير أحيانًا الضوابط والأركان التي تواضع على أمرها العلماء المعنيون بالقراءات، وليس ذاك تعسّفًا منهم، بل هي طبيعة المرحلة، إذْ سرعان ما كانوا يعدلون عمّا يذهبون إليه في اختياراتهم عندما يتَّضح لهم خطأُ مسعاهم، وتتبين لهم مخاطر ما يقدمون عليه في أمر يتعلّق بكتاب الله عزّ وجلّ؛ ولذلك كانوا يستتابون في حضرة العلماء وأُولي الأمر، وكانوا يعلنون توبتهم ويعدلون عمّا هم فيه، كما حدث مع ابن مِقْسَم، وابن شَنَبوذ.

لقد وقف العلماء على أشهر رجالات هذه المرحلة بعد عصر الصحابة، من القُرَّاء الذين بلغ عددهم فيما أُحصي حتى عصر ابن مجاهد (مائة وخمسةً وثمانين) قارئًا، تصدّروا للقراءة والإقراء، وهو العصر الذي خُتم به عصر الاِختيار على مستوى القُرَّاء.[٤٧]

وقد كان معيار الاِختيار عندهم غير مُتَّفقٍ عليه، فهذا ابن مُحَيصِن، محمد بن عبد الرحمن، مقرئ أهل مكة مع ابن كثير، وأعلمهم بالعربية وأقومهم عليها [٤٨]، قد ترك أهلُ مكة اختيارَه لما رأوه من الشذوذ، بالخروج على رسم المصحف الشريف، كما يرى ابن الجَزَرِيّ [٤٩]، في حين يرى

ابن مجاهد أن سبب الشذوذ عنده متأت من قيامه باختيار وجوه تتفق مع ما يراه من علم العربية لم تُنقل عن السلف، يقول: "كان لابن مُحَيصِن اختيار في القراءة على مذهب العربية، فخرج به عن إجماع بلده؛ فرغب الناس عن قراءته، وأجمعوا على قراءة ابن كثير لِاتِّباعه".[٥٠]

وكذا الحال مع عيسى بن عمر الثقفي (ت١٤٩هـ)، جاءت اختياراته مفارقة للعامة من القرّاء، ومستنكرة من الناس؛ لقيامها على قياس العربية، قال أبو عبيد: "وكان عيسى بن عمر عالمًا بالنحو، غير أن له اختيارًا في القراءة على مذهب العربية، يفارق فيه العامة، ويستنكره الناس".[٥١]

وكذلك كان محمد بن عبد الرحمن السَّمَيْفَع اليمانيّ (ت٢١٥هـ)، له اختيارٌ يوسم بالشذوذ، لخروجه عن المشهور؛ لما فيه من نظر في السَّنَد، ممّا جعل قراءته ضعيفة، كما ذكر ابن الجَزَرِيّ.[٥٢]

ومثل ذلك مع أبي السَّمَّال البصريّ، قَعْنَب بن أبي قَعْنَب (ت١٦٠هـ)، له اختيار شاذٌ خالف فيه العامة.[٥٣]

وهذا أبو عُبَيد، القاسم بن سلاّم (ت٢٤٤هـ)، له اختيار وافق فيه العربية، والأثر [٥٤]، وقد دوَّنه في كتابه الذي ألَّفه في القراءات، وهو كتاب لم يصل إلينا، وقد ذكره المفهرسون في كتبهم [٥٥]، وممن نقل عنه اختياره هذا في كتبهم أحمد بن أبي عمر الأندرابي (ت٤٧٠هـ) في كتابه (الإيضاح في القراءات العشر في القراءات العشر، واختيار أبي عبيد، وأبي حاتم)، وقد نقل عنه الضوابط التي بموجبها قام بالاختيار: "إنَّما تَوَخَّيْنا في جميع ما اخترناه من القراءات أكثرَها من القَرَأَة أهلًا، وأعرَبها في كلام العرب لغةً، وأصحَّها في التأويل مذهبًا، بمَبْلغِ عِلمنا، واجتهادِ رَأْينا" [٥٦]، وهي ضوابط لم يخرج عنها أصحاب الاختيارات كثيرًا فيما قاموا به.[٥٧]

وهناك من جعل من صحة السَّنَد في تلك المرحلة رُكنًا أساسيًّا في الحرف المُختار، كابن شَنَبُوذ: محمد بن أحمد بن أيوب بن الصَّلْت (ت٣٢٨هـ)، كان يرى جواز القراءة بما صحَّ سَنَدُه، وإن خالف رسم المصحف، وذلك قبل أن يُستتَاب بحضرة الوزير ابن مقلة: محمد بن علي بن الحسين (ت٣٢٨هـ)، وقد روى له شيئًا من اختياراته صاحب الفهرست (ت٣٨٤هـ). [٥٨]

وذهب ابن مِقْسَم: محمد بن الحسن، أحد القُرَّاء بمدينة السلام (ت٣٥٤هـ)، إلى أنَّ كل ما صحَّ عنده في العربية من القرآن، ويوافق خطَّ المُصحَف؛ فقراءتُه جائزة في الصلاة وغيرها، وإن

لم يكن لها سَنَدٌ؛ فكان في ذلك مخالفًا الإجماع. وحجته في ذلك كما نقلها الخطيب البغدادي (ت٣٩٢هـ) عن كتاب (البيان والفصل) [٥٩] لأبي طاهر: عبد الواحد بن عمر (ت٣٤٩هـ)، تلميذ ابن مجاهد، أنه (لمَّا كان لخَلَف بن هشام، وأبي عبيد: القاسم بن سلاَّم، وابن سعدان أن يختاروا، وكان ذلك لهم مباحًا غير مُنكر؛ كان ذلك لي أيضًا مُباحًا غير مُستنكر) [٦٠]؛ إلا أنه قد رُدَّ عليه في ذلك وفق منطقه الذي ساقه، يقول أبو طاهر بن أبي هاشم: "فلو كان هذا حَذَا حَذْوَهم فيما اختاروه، وسلك طريقًا كطريقهم؛ كان ذلك مُباحًا له ولغيره غير مُستنكر؛ وذلك أنَّ خلفًا ترك حروفًا من حروف حمزة، واختار أن يقرأ على مذهب نافع. وأمّا أبو عبيد، وابن سعدان فلم يتجاوز واحدٌ منهما قراءة أئمَّة الأمصار، ولو كان نَحَا نَحوهم كان مُسوَّغًا لذلك غير ممنوعٍ منه، ولا معيبٍ عليه. بَلْ إنّما كان النكير عليه شُذُوذَه عمَّا عليه الأئمَّة الذين هم الحُجَّة فيما جاؤوا به مجتمعين، ومختلفين" [٦١]، وقد أنكر العلماء عليه اختياره، وألَّف ابن دَرَسْتَوَيْهِ (ت٣٤٦هـ) في ذلك كتابًا سمَّاه (الردّ على ابن مِقْسَم في اختياره) [٦٢]، وكان هذا قبل أن يُستَتَاب، ويعلن تراجعه عن ذلك كما ذكر الخطيب البغدادي (ت٣٩٢هـ).[٦٣]

وقد وقف العلماء من ذلك مواقف لا تساهل فيها، يقول ابن مجاهد: "ولا ينبغي لذي لُبٍّ أن يتجاوز ما مضت عليه الأئمَّة والسلف بوجهٍ يراه جائزًا في العربية، أو ممَّا قرأ به قارئٌ غيرُ مُجمَعٍ عليه".[٦٤]

ومع ذلك فقد كان الاتجاه الغالب لدى القُرَّاء – عمومًا– هو الاختيار من الحروف فيما حظي بكثرة القُرَّاء، والعلو في درجاته، فضلاً على وجاهته في اللغة أساسًا في ذلك؛ ولذلك نراهم يتفاوتون في علوِّ أسانيد اِختياراتهم، وقوة وجهها في العربية، وهذا الذي جعل العلماء، والمصنِّفين يُقدِّمون حرفًا على آخر.[٦٥]

وقد وقف ابن مجاهد في كتابه على عددٍ محدود منهم، ارتضى قراءتهم واطمأنّ إليها؛ اعتمادًا على معايير وضعها لقبول القراءة من هذه الكثرة الكاثرة من الروايات التي انتشرت حينها، وهم (سبعة من القُرَّاء) اشتُهروا وأقبل الناس على قراءاتهم في المدينة ومكة والكوفة والبصرة والشام، وقراءتهم هي القراءة التي تلقَّوْها عن أوَّليهم تلقِّيًا، وقام بها في كلّ مصر من هذه الأمصار رجلٌ ممَّنْ أخذ عن التابعين، وأجمعت الخاصةُ والعامّةُ على قراءته، وسلكوا فيها طريقَه، وتمسَّكوا

بمذهبه، أخذًا بما ما رُويَ عن عمر بن الخطاب وعن غيره، وصولًا إلى خارجة بن زيد بن ثابت عن أبيه، قال: "القراءةُ سُنَّةٌ؛ فاقرؤوا كما تجدونه".[٦٦]

وهم عنده على النحو الآتي:

١. أبو عبد الرحمن، نافع بن عبد الرحمن بن أبي نُعَيم، وُلِدَ سنة ٧٠هـ، وأصله من أصفهان، أحد قُرَّاء المدينة الكبار (ت١٦٩هـ).[٦٧]

٢. عبد الله بن كثير بن عبد المطلب، قارئ مكة الأشهر (ت١٢٠هـ).[٦٨]

٣. أبو بكر، عاصم بن أبي النَّجُود، الكوفي، أحد قُرَّاء الكوفة الكبار (ت١٢٧هـ)، وقيل: (١٢٨هـ) أو(١٢٩هـ).[٦٩]

٤. حمزة بن حبيب الزيَّات، وُلِد في الكوفة سنة (٨٠ هـ)، أدرك الصحابة بالسِّن، ولعلَّه رأى بعضهم، أحد قراء الكوفة المعروفين (ت١٥٦هـ) في حلوان، في العراق.[٧٠]

٥. علي بن حمزة الكسائي، النحوي الكوفي، وُلِد في إحدى قرى الكوفة، أحد قُرَّاء الكوفة الكبار (ت١٨٩هـ) في رَنْبَوَيْه إحدى قرى الرَّي، في فارس: جنوب شرق طهران.[٧١]

٦. أبو عمرو بن العلاء التميمي، ولد في مكة، ونشأ في البصرة، أحد قارئَي البصرة، وهو من أئمَّة اللغة والأدب (ت١٥٤هـ) في الكوفة.[٧٢]

٧. عبد الله بن عامر اليَحصُبيّ، تابعي جليل، ولد سنة (٨هـ)، ثم صار فيما بعد مقرئ الشام (ت١١٨هـ) في دمشق.[٧٣]

وهنا يشار إلى ما قام به ابن مجاهد من الإشارة إلى عدد من القراءات بالخطأ، حتى وإنّ رويت عن هؤلاء القُرَّاء الكِبَار، لما فيها من خروج عن مقياس القبول والرّضا، وذلك فيما بات يُعرف بـ (تخطئة ابن مجاهد للقُرَّاء)، ولقد أحصيتُ له (خمسةً وثلاثين) موضعًا، خطَّأ فيها القُرَّاء (روايةً)، على الرغم من قبولها لغة، أو موافقتها خطَّ المصحف، وهو أمرٌ توقَّف عنده علماء آخرون.

ج. وقفةٌ مع تخطئة الروايات المستندة إلى اللغة.

إنّ القارئ إذا لم تُسعفه الروايةُ والسَّنَد، فلا شيءَ يَحُولُ بين العلماء وبين تخطئتهم له، ونسبةِ ما اِختاره إلى الغلط روايةً، على الرغم من صحته في اللغة، فالقرآن ليس معنيًّا بأن يستوعب لهجات العرب جميعها ألفاظًا، وتراكيب؛ فهو يخاطبهم بالقَدْرِ الذي تحتاجه معانيه، وتراكيبه من

ألفاظهم، وضوابطهم؛ فهو نص ديني بقالب لغوي، وليس العكس. فهو كأيّ نصٍ شعريٍّ، أو نثريٍّ ترويه العرب، ليس مطلوبًا من قائله أنْ يُثقِلَه بقضايا اللغة على حساب المضامين التي يريد أن يوصلها للآخرين.

وهذا ما حمل العلماء على تخطئة ما رواه أبو عُبيد: القاسم بن سلاَّم (ت١٥٧هـ) في كتابه (القراءات)، عن الكسائي، عن أبي بكر: شُعبة بن عياش (ت١٩٣هـ) عن عاصم من أنه قرأ ﴿**قَدْ بَلَغْتَ مِن لَّدُنِّي عُذْرًا**﴾ الكهف: ٧٦، بضم اللام وتسكين الدال ﴿لُدْنِي﴾. قال أبو عليّ الفارسيّ (ت٣٧٧هـ): "هو غلطٌ في الرواية، لا من جهة اللغة ومقاييسها" [٧٤]، ففي (لَدُنْ) إذا أُفردت ثلاث لغات: لَدُنْ، ولَدْنٌ، ولُدْنٌ.[٧٥]

يقول ابن مجاهد: "... ومنهُم (حَمَلَة القرآن) مَنْ يُعرِبُ قراءَتَه، ويُبْصِرُ المعاني، ويعرف اللغات، ولا عِلْمَ له بالقراءات، واختلافِ الناس والآثارِ، فربما دعاه بصره بالإعراب إلى أن يقرأ بحرف جائزٍ في العربية لم يقرأ به أحدٌ من الماضِين؛ فيكون بذلك مبتدِعًا، وقد رُوِيَت في كراهة ذلك وحَظْرِه أحاديثُ ...".[٧٦]

وينقل أبو شامة المقدسيّ: عبد الرحمن بن إسماعيل (ت٦٦٥هـ) عن القاضي أبي بكر بن أبي موسى الأشعري (ت١٠٦هـ) قوله: "ولو سوَّغنا لبعض القُرَّاء إمالة ما لم يُمِلْهُ الرسول ﷺ، والصحابة، أو غير ذلك، لسوَّغنا لهم مخالفة جميع قراءة الرسول ﷺ".[٧٧]

وبهذا فأيَّما حرفٍ وَافقَ العربيةَ، ولم يُنقَلْ ألبَتَّةَ فهذا ردّه أحقُّ، ومنعه أشدُّ، ومُرتكِبُهُ مرتكِبٌ لعظيم من الكبائر.[٧٨]

د. وقفةٌ مع الخروج عن رسم المصحف.

مثلما رأينا طائفة من القُرَّاء تذهب في اختيارها بالقياس على العربية، هناك طائفة أخرى منهم خرجت في اختيارها عن رسم المصحف الإمام الذي كان وفقَ العَرْضَة الأخيرة، التي حصلَتْ فيها القراءة الأخيرة للقرآن الكريم بين أمين الوحيعليه السلام والنبي ﷺ، مرتين في آخر رمضان له، قبل انتقاله إلى الرفيق الأعلى، في:١٢/ ربيع الأول/ من السنة (الحادية عشرة) للهجرة، وفي هذه العَرْضَة تمَّ ضبط النص القرآني بالشكل النهائي: ناسخًا ومنسوخًا، ولغةً أصواتًا، وألفاظًا، وتركيبيًّا، وترتيبًا، وأحكامًا عقائدية، وتشريعية، وأصبح هذا المصحف الوثيقة الرسمية الوحيدة

المعتمدة لدى المسلمين، وأُمِرَ مَنْ بحوزته مصاحف أخرى تخالفه أن يقوم بحرقها؛ لأنَّ هذه الرُّقوم، والمدوَّنات أضحت ملغيّة، وغير مأخوذٍ به في نص القرآن الكريم.[٧٩]

وقد حكم العلماء على اِختيار هؤلاء القراء بالخروج على إجماع الصحابة، الذين ارتضوا فعل الخليفة عثمان، وكانوا إلى جانبه في جمعه القرآن، وفق الضوابط التي أشار إليها العلماء؛ فإذا كان الصحابة الأجلاء قد أذعنوا للحق، ونزلوا على أمر خليفتهم فقاموا بإتلاف ما لديهم من جُزَازاتِ المصاحف، فمن الأولى أن يقوم بذلك من سواهم. إلا أن بعضًا ممَّا حوته هذه المُدوَّنات كان قد أطلع عليه نفرٌ من التابعين، وروي عنهم فيما بعد؛ ممَّا استدعى من العلماء أن يبيّنوا لهم، ولمن أخذ بصنيعهم هذا خطورةَ هذا الأمر، وما يجرّه من تبعات على كتاب الله ﷻ، فقاموا بردِّ اختياراتهم تلك، ووصفها بالشذوذ والضعف، والخروج على نص المصحف الشريف في عَرْضَته الأخيرة؛ وعِيب عليهم فعلُهم ذاك، وأُمِروا بتركه، والإقلاع عنه.

وهذا ما حمل العلماء كالإمام مالك (ت١٧٩هـ)، وإسماعيل بن إسحاق القاضي (٢٨٢هـ) على نفي صفة القراءة إلى ما نُسِب إلى عبد الله بن مسعود رضي الله عنه من قراءة، وهي غير تلك التي قرأ بها عاصم، عن زِرّ بن حُبَيْش (ت٨١هـ)، عنه، ورواها عن عاصم أبو بكر: شعبة بن عيَّاش (ت١٩٣هـ)، فهذه لا غُبارَ عليها، وهي من المتواتر[٨٠]؛ أمَّا ما يقصده هؤلاء العلماء من قراءته فهو ما روي عنه من قراءات من مصحفه، أو من مصاحف أصحابه من أهل الكوفة، التي أَغلُّوها؛ فأبقوا عليها على ما كانت عليه، ولم يقيموها على مصحف عثمان، أو يسلموها، أو يزيلوها، وهي لا تخلو من وجود مخالف له، وهذا المخالف إمَّا أن يكون ممَّا قد نُسِخَ، أو أن يكون قراءة بالتفسير، وهذا التفسير إمَّا أن يكون من النبي ﷺ، أو من ابن مسعود ﷺ[٨١]، وهي اليوم قد جمعت من المصادر، بمُسمَّى (قراءة عبد الله بن مسعود).

وعلى هذا فإن ما روي عنه من ذلك صحيح السند، فلا أحدَ يطعن في صدق ابن مسعود، فهو قد شَهِدَ العَرْضَة الأخيرة، فعلم ما نُسِخَ منه و ما بُدِّلَ [٨٢]؛ غير أنَّ ما وصفه العلماء بالشذوذ من قراءات كانتْ له في وقت من الأوقات، يفتقر إلى التواتر، وموافقة المصحف العثماني، فهو ﷺ كان يُقرِئ أهل الكوفة، ويعلمهم حين أرسله الخليفة عمر بن الخطاب ﷺ ؛ فأُخِذَتْ عنه قراءاتٌ قبلَ أن يجمع الخليفة عثمان بن عفان ﷺ الناسَ على حرف واحدٍ (على حدِّ قول ابن مجاهد) [٨٣]، ثمَّ لم تزل في صحابته من بعده يأخذها الناس عنهم، وكذا لم تزل بالكوفة لا يعرف الناسُ غيرها، إلى أن جاء أبو عبد الرحمن السُّلَمي: عبد الله بن حبيب بن ربيعة (ت٧٤هـ) مُكلَّفًا

من الخليفة عثمان بإقراء الناس في الكوفة، وفقَ القراءة التي جمع الناس عليها، فجلسَ في المسجد الأعظم، ونَصَبَ نفسَه لتعليم الناسِ القرآنَ، ولم يزل يُقرِئ بها أربعين سنة [٨٤]؛ وبذلك تكون قراءة ابن مسعود التي شاعت قبل مجيء أبي عبد الرحمن السُّلَمي موضعَ نظرٍ ومراجعة؛ فما وافقَ منها ما أتى به السُّلَمي يبقى، وما خالفَ يُترك؛ لمخالفته العَرْضَة الأخيرة التي ارتضاها اللهُ للنبي ﷺ، ولأمته من بعده، وهي التي جمع عليها الخليفة عثمان بن عفان الأمة، ونَسَخَ وَفْقَها المصاحفَ التي أرسلها إلى حواضر الدولة في زمانه، وبها أقرأ السُّلَميُّ الناسَ في الكوفة.

هـ . المصادرُ التي حوت اختياراتٍ للقُرَّاء:

إنّ اختيارات هؤلاء القُرَّاء مبثوثة في جلّ كتب اللغة والقراءات وعلوم القرآن والتفسير، ولاسيّما الأمّات منها، فمن القواميس: العين، الجمهرة، الصحاح، اللسان، القاموس المحيط، وتاج العروس، ومن التفاسير: الطبري، القرطبي، البحر المحيط، الكشاف، النسفي، وروح المعاني.....

و. أمثلةٌ من اختيارات القُرَّاء:

إنّ كلّ ما روي عن (القُرَّاء العشرة) يصلح أن يكون من أمثلة اختيارات القُرَّاء في هذه المرحلة، وهي في عمومها من المقبول الذي أقرّه العلماء؛ غير أنّ هناك قراءات منها لم يرتضها عددٌ من العلماء، وعلى رأسهم ابن مجاهد؛ لما فيها من خروج على الضوابط التي وضعوها لقبول القراءة، ومن هذه القراءات:

١. **قوله تعالى:** ﴿اهْدِنَا الصِّراطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ الفاتحة: ٦، وحيثما وردت.

قال ابن مجاهد: "روى هارون الأعور (ت بحدود ١٧٠هـ) عن أبي عمرو أنّه كان ربما قرأ بالسين، وربما قرأ بالصاد، وروى الأصمعي (ت٢١٦هـ) عن أبي عمرو أنّه قرأ (الزِّراطَ) بالزاي خالصة، وروى اليزيدي وعبد الوارث بالصاد عنه في جميع القرآن، وروى العُريان بن أبي سفيان بن العلاء (ت؟)، عن أبي عمرو: أنّه كان يقرأ بين الصاد والزاي، مثل حمزة.

الباقون: (الصِّراط) بالصاد، غير أنّ حمزة كان يُشِمّ الصاد، فيلفظ بها بين الصاد والزاي، ولا يضبطها الكُتَّاب.

وقال الكسائي عن حمزة: إنّه كان يفعل ذلك بالصاد الساكنة خاصة، ولا يفعله بالمتحركة، كان يقرأ (الزِّراط) بالزاي، ويقرأ ﴿صِراط الذين﴾ بالصاد، وكان سُلَيْم (ت١٨٨هـ) يحكي ذلك في الساكنة والمتحركة، قال خلف بن هشام القارئ (ت٢٩٩هـ): وكذلك إذا سُكِّنت وأتت بعدها دال،

مثل: ﴿قصْدُ السبيل﴾ النحل:٩، و﴿يُصْدِرَ الرِّعاءُ﴾ القصص:٢٣، و﴿يَصْدِفُون﴾ الأنعام:٤٦، و﴿المُصَيْطِرون﴾ الطور:٣٧، و(بِمُصَيْطِر) الغاشية:٢٢.

وكان الفراء (ت٢٠٧هـ) يحكي عن حمزة (الزِّراط) بالزاي خالصة، ويحكي ذلك في الصاد الساكنة فقط، فإذا تحرَّكت لم يقلبها زايًا.

حدثني حسن الجمَّال (ت٢٨٩هـ)، قال: حدثنا محمد بن عيسى الأصبهاني (ت٢٥٣هـ)، قال: حدثنا خلَّاد (ت٢٢٩هـ)، قال: لم يقرأ سُلَيْم ﴿الصِّراط﴾ إلَّا بالصاد، إلَّا أنّ سُليمًا كان يقرأ في الصلاة بشبه الزاي، في هذه وحدها، ولم يكن يُشِمّ الصاد الزايَ في القرآن كلِّه غيرها، ويُصفِّي الصاد في القرآن كلّه.

وكان الكسائي يتابع حمزة في ﴿قَصْدُ﴾، و﴿يُصْدِرَ الرِّعاءُ﴾، وما كان مثل ذلك.

وحدّثني محمد بن يحيى الكسائي الصغير (ت٢٨٨هـ) عن خلف، قال: سمعتُ الكسائي يقول: السينُ في ﴿الصِّراط﴾ أَسْيَرُ في كلام العرب، ولكنّي أقرأُ بالصاد، أتَّبِعُ الكتابَ، الكِتابُ بالصاد.

وأمّا الباقون فكلُّهم يُصفِّي الصاد في ذلك كلّه، واختُلِف عن الكسائي في ﴿المُصَيْطِرون﴾، و﴿بِمُصَيْطِر﴾، وستأتي في مواضعها إن شاء الله تعالى".[٨٥]

٢. **قوله تعالى:** ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ الفاتحة: ٧.

قال ابن مجاهد: " واختلفوا عن ابن كثير، فحدَّثني أبو حمزة الأَنَسيّ: أَنس بن خالد بن عبد الله بن أبي طلحة بن موسى بن أَنس بن مالك (ت٢٦٨هـ)، قال: حدَّثنا نصر بن عليّ (ت٢٥٠هـ)، قال: خبَّرنا بكَّار بن عبد الله بن يحيى العَوْذِيّ (ت؟) عن الخليل بن أحمد (ت١٧٠هـ)، قال: سمعت عبد الله بن كثير المكي أنَّه كان يقرأ: ﴿غَيْرَ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمُ﴾، وقال الخليل: وهي جائزة على وجه الصفة لـ (الَّذِينَ أنعمَ الله عليهم)، يعني بالصفة: القطع من ذكر ﴿الَّذِينَ﴾. وقد قال الأخفش: نصب ﴿غَيْرَ﴾ على الاستثناء، وهذا غلط.

وروى غيره عن ابن كثير الكسرَ، مثل قراءة العامة. ومن كسرَ ﴿غَيْرِ﴾ فلأنّه نعتٌ لـ ﴿الَّذِينَ﴾. ويجوز على التكرير: (صراطَ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ)".[٨٦]

٣. **قوله تعالى** ﴿قَالَ يَا آدَمُ أَنبِئْهُم بِأَسْمَائِهِمْ﴾ البقرة: ٣٣

قال ابن مجاهد: " كلُّهم قرأ ﴿أَنبِئْهُم﴾ بالهمز وضمّ الهاء، إلَّا ما حدَّثني أحمد بن محمد بن بكر(ت؟) عن هشام بن عمار (ت٢٤٥هـ)، عن أصحابه، عن ابن عامر ﴿أَنبِيْهِم﴾ بكسر الهاء. وينبغي أن تكون غير مهموزة؛ لأنّه لا يجوز كسرُ الهاء مع الهمز، فتكون مثل: عَلَيْهُمْ وعَلَيْهِمْ. وزعم الأخفش الدمشقي (ت٢٩١هـ) عن ابن ذكوان (ت٢٤٢هـ) بإسناده عن يحيى بن الحارث

(ت١٤٥هـ) عن ابن عامر: ﴿أَنْبِئْهِمْ﴾ مهموزة مكسورة الهاء، وهو خطأ في العربية، إنَّما يجوز الكسر إذا ترك الهمزة فيكون مثل: عَلَيْهُمْ وعَلَيْهِمْ".[٨٧]

٤. **قوله تعالى** ﴿فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا﴾ البقرة:٣٦.

قال ابن مجاهد: "اختلفوا، فقرأ حمزة وحده: ﴿فَأَزَالَهُمَا﴾ بألفٍ خفيفة، وقرأ الباقون: ﴿فَأَزَلَّهُمَا﴾ مشدّدة بغير ألف. وروى أبو عُبَيْد (ت٢٢٤هـ) أنَّ حمزة قرأ ﴿فَأَزَالَهُمَا﴾ بالإمالة مع الألف. وهذا غلطٌ".[٨٨]

٥. **قوله تعالى** ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ﴾ الفجر: ٤، وقوله تعالى ﴿جَابُوا الصَّخْرَ بِالْوَادِ﴾: ٩.

قال ابن مجاهد: " قَرَأَ ابْن كثير ﴿يَسْرِي﴾ بِالْيَاءِ وصل أَو وقف، وَكَذَلِكَ ﴿بِالْوَادِي﴾ مثله. وَقَرَأَ نَافِع ﴿يَسْرِي﴾ بياء فى الْوَصْل وَبِغير يَاء فى الْوَقْف وَقَالَ إِسْمَاعِيل بن أَبى أويس (ت٢٢٦هـ) عَنهُ ﴿بِالْوَادِ﴾ بِغَيْر يَاء، وروى عَنهُ ورش (ت١٩٧هـ) ﴿بِالْوَادِي﴾ بياء.

وَقَرَأَ ابْن عَامر وَعَاصِم وَحَمْزَة والكسائي ﴿يَسْرِ﴾ بِغَيْر يَاء في وصل وَلَا وقف. وَقَالَ أَبُو عُبَيد كَانَ الكسائي يقْرَأ دهرًا ﴿يَسْرِي﴾ بِالْيَاءِ ثمَّ رَجَعَ إِلَى غير يَاء.

وَقَرَأَ أَبُو عَمْرو فِيمَا روى عَبَّاس: العباس بن الفضل الواقفي (ت١٨٦هـ) ﴿يَسْرِ﴾ جزمًا إِذا وصل وَإِذا وقف، قَالَ: وهي قِرَاءَته. وَقَالَ أَبُو زيد (ت٢١٥هـ) فِيمَا كتبه إِليَّ أَبُو حَاتِم (ت٢٧٧هـ) عَن أَبى زيد عَن أَبى عَمْرو ﴿يَسْرِي﴾ بِالْيَاءِ، وَالْوَقْف ﴿يَسْرِ﴾ بِغَيْر يَاء، قَالَ وَهُوَ لَا يَصِلُ ﴿يَسْرِ﴾. وَقَالَ عُبَيد (ت؟) عَن أَبى عمرو ﴿يَسْرِ﴾ يقف عِنْد كل آيَة، وَإِذا وصل قَالَ ﴿يَسْرِي﴾. وَقَالَ علي بن نصر سَمِعت أَبَا عَمْرو يقْرَأ ﴿يَسْرِ﴾ يقف عَلَيْهَا لِأَنَّهَا رَأس آيَة، فَإِذا كَانَ وسط الْآيَة أشبعها الْجَرّ مثل ﴿مَا كُنَّا نَبْغِ﴾ الْكَهْف ٦٤، يثبت الْيَاء. و﴿أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ الْبَقَرَة ١٨٦، فَإِذا وقف قَالَ ﴿نَبْغْ﴾[٨٩] و﴿الدَّاعْ﴾. وَقَالَ اليزيدي (يحيى، ت٣١٠هـ): الْوَصْل بِالْيَاءِ والسكت بِغَيْر يَاء على الْكتاب".[٩٠]

٦. **قوله تعالى** ﴿فَلَمَّا اسْتَيْأَسُوا مِنْهُ خَلَصُوا نَجِيًّا﴾ يوسف: ٨٠.

ذكر ياقوت الحموي (ت٦٢٦هـ) في ترجمة ابن مِقْسَم، أنَّه كان يقرأ ﴿خَلَصُوا نُجبَاءَ﴾، وهي قراءة بعيدة عن المعنى؛ إذْ لا وجه لذكر نَجَابة إخوة يوسف عند يَأْسهم منه أن يُجيبهم إلى ما سألوه يأْسًا كاملًا. في حين أن الوجه في ذلك ﴿نَجِيًّا﴾، من المناجاة، أي: أنهم انفردوا يتناجون ويتشاورون.

وقال: "وله كثيرٌ من هذا الجَنْيِ: من تصحيف الكلمة، واِستخراج وجهٍ بعيدٍ لها مع كونها لم يقرأ بها أحدٌ". وهي لاشكَّ بدعةٌ ضلَّ بها ضلالاً بعيدًا؛ فكان طبيعيًّا أن يأخذ ابن مجاهد على يده، ويرفع أمره إلى الحُكَّام حتى يَرُدَّه عن ضلاله؛ فعُقِدَ له مجلسٌ حضره القُضاةُ والقُرَّاء، وسُئِلَ البرهانَ عن صِحَّةِ ما ذهب إليه، فلم يستطع أن يُدليَ بأيَّة حُجّة، وأذعنَ بالتوبةِ من بدعته، وما أَوقع فيه نفسه من الضلالة، واستوهَبَه ابنُ مجاهد من وُلاةِ بغداد؛ فلم يوقعوا به الأذى. ويُقال إنَّه كان يَلِجُّ بعد وفاة ابن مجاهد في هذه الضلالة قائلاً: إنَّ خلف بن هشام . أحد القُرّاء العشرة .، وأبا عُبَيد: القاسم بن سلاَّم، ومحمد بن سعدان اِختاروا لأنفسهم مذاهب مُفردة في القراءات، ومن حقِّه أن يصنع صنيعهم، وفاتَهُ أنهم لم يكونوا يختارون بعقولهم، واِستنباطاتها قراءاتٍ بتصحيفٍ لخطّ بعض الكلمات في مصحف عثمان ﷺ، إنَّما كانوا يختارون من قراءات أئمَّة القراءة في الأمصار الإسلامية".[٩١]

٣/ ٢: مرحلةُ اختيارات العلماء.

أ. المُرَادُ بها:

هي المرحلة التي ابتدأت بتمحيص القراءات، والنظر في طُرقها، ورواياتها، وأسانيدها، والتمييز بين ما هو متواترٌ منها، وما هو آحاد، وصولًا إلى حصرها بعدد منضبط: معروفة أسماء قُرَّائه، ورواتهم، لا تخطئهم الأذهان، ولا يجوز الإنقاصُ منهم، ولا التزيّد عليهم، وفيها تمَّ حصر القراءات، ورواتها، وطُرقها: تدوينًا ورواية، في مؤلَّفات صنَّفها علماء أجلاء، لهم باع طويل في فنّ القراءات روايةً، ودرايةً.

ابتدأت هذه المرحلة بشكل جدّي بابن مجاهد، صاحب الكتاب الذائع الصيت (السبعة في القراءات)، الذي أشرنا إليه من قبل، الذي حوى قراءات القُرّاء السبعة، الذين توافرت فيهم شروطه في الاختيار، التي أضحت فيما بعد أُسُسًا أولية لمن جاء بعده من المُصنِّفين، وأصحاب الاختيارات من العلماء.

وتوّجت بصنيع بابن الجَزَرِيّ في كتابه (النَّشْر في القراءات العشر)، الذي شهد له العلماء في عصره، وفيما بعده من العصور، بأنّه خاتمةُ المُحقِّقين في فنّ القراءات (ت٨٣٣هـ).[٩٢]

يقول ابن الجَزَرِيّ: " ... فَقَامَ جَهَابِذَةُ عُلَمَاءِ الْأُمَّةِ، وَصَنَادِيدُ الْأَئِمَّةِ، فَبَالَغُوا فِي الِاجْتِهَادِ وَبَيَّنُوا الْحَقَّ الْمُرَادَ، وَجَمَعُوا الْحُرُوفَ وَالْقِرَاءَاتِ، وَعَزَوُا الْوُجُوهَ وَالرِّوَايَاتِ، وَمَيَّزُوا بَيْنَ الْمَشْهُورِ وَالشَّاذِّ، وَالصَّحِيحِ وَالْفَاذِّ، بِأُصُولٍ أَصَّلُوهَا، وَأَرْكَانٍ فَصَّلُوهَا، وَهَا نَحْنُ نُشِيرُ إِلَيْهَا وَنُعَوِّلُ كَمَا عَوَّلُوا عَلَيْهَا فَنَقُولُ:

١. كلُّ قراءة وافقتْ العربية ولو بوجه.
٢. ووافقتْ أحد المصاحف العثمانية، ولو احتمالًا.
٣. وصحَّ سندُها.

فَهِيَ الْقِرَاءَةُ الصَّحِيحَةُ الَّتِي لَا يَجُوزُ رَدُّهَا وَلَا يَحِلُّ إِنْكَارُهَا، بَلْ هِيَ مِنَ الْأَحْرُفِ السَّبْعَةِ الَّتِي نَزَلَ بِهَا الْقُرْآنُ وَوَجَبَ عَلَى النَّاسِ قَبُولُهَا، سَوَاءٌ كَانَتْ عَنِ الْأَئِمَّةِ السَّبْعَةِ، أَمْ عَنِ الْعَشْرَةِ، أَمْ عَنْ غَيْرِهِمْ مِنَ الْأَئِمَّةِ الْمَقْبُولِينَ، وَمَتَى اخْتَلَّ رُكْنٌ مِنْ هَذِهِ الْأَرْكَانِ الثَّلَاثَةِ أُطْلِقَ عَلَيْهَا ضَعِيفَةٌ أَوْ شَاذَّةٌ أَوْ بَاطِلَةٌ، سَوَاءٌ كَانَتْ عَنِ السَّبْعَةِ أَمْ عَمَّنْ هُوَ أَكْبَرُ مِنْهُمْ، هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ عِنْدَ أَئِمَّةِ التَّحْقِيقِ مِنَ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ، صَرَّحَ بِذَلِكَ الْإِمَامُ الْحَافِظُ أَبُو عَمْرٍو عُثْمَانُ بْنُ سَعِيدٍ الدَّانِيُّ (ت٤٤٤هـ)، وَنَصَّ عَلَيْهِ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ الْإِمَامُ أَبُو مُحَمَّدٍ مَكِّيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ (٤٧٣هـ)، وَكَذَلِكَ الْإِمَامُ أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ عَمَّارٍ الْمَهْدَوِيُّ (٤٣٠هـ)، وَحَقَّقَهُ الْإِمَامُ الْحَافِظُ أَبُو الْقَاسِمِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْمَعْرُوفُ بِأَبِي شَامَةَ (ت٦٦٥هـ)، وَهُوَ مَذْهَبُ السَّلَفِ الَّذِي لَا يُعْرَفُ عَنْ أَحَدٍ مِنْهُمْ خِلَافُهُ". [٩٣]

لقد نهض لهذه المهمة علماء أفذاذ، مؤهلين لأن يكونوا هم أنفسُهم من أصحاب القراءات –لو أرادوا–، فابن مجاهد على سبيل المثال كان من أكبر علماء عصره في القراءات، وإمام القُرَّاء في بغداد دون منازع، وغير بعيد أن يختاره أنصاره ليكون أحد القُرَّاء المذكورين؛ غير أنّهم آثروا أن يضعوا هذه البصمة لهم؛ خدمةً للقرآن، تفضيلًا لها على أيّة مطامع أخرى.

ويمكن لنا أن نصفهم بأنّهم (العلماء المعياريُّون)، الذين ينزعون إلى تطبيق المعايير والضوابط على أية رواية، ويخضعون لها أيّ قارئ؛ حتى تُقبلَ قراءتُه، ويشهدوا له بالقبول، ولها بالصحة والتواتر.

لقد تميَّزت هذه المرحلة بأنّها ارتكزت على دعامتين اثنتين:

١. **تعيين عدد القراء، ورواتهم.**

٢. **غربلة وتمحيص الطُرُق التي رويت منها قراءات هؤلاء القُرَّاء.**

ففي الأولى:

توقّف عدد من العلماء عند أمر العدد (سبعة) الذي حصر فيه ابن مجاهد أصحاب القراءات المشهورة في حواضر العالم الإسلامي بحسب ما بلغه ووصل إليه وقرأ به، وغير بعيد عن الظنّ أنّه كان مأخوذًا بالعدد (سبعة) الذي ما زال الحديث عن أسراره قيد النظر والتدبُّر، وبعيدٌ عنه غاية البعد أن يعني بالسبعة في القراءات الأحرف السبعة، وهو أمر قد ردّه عددٌ من العلماء، منهم: أبو العباس المهدوي، ومكي، بحسب ما نقل عنهم ابن الجَزَرِيّ[٩٤]، وقد لخص القول في ذلك د. أيمن رشدي سويد في مقدمته لتحقيق كتاب التذكرة في القراءات الثمان لابن غلبون (ت٣٩٩هـ).[٩٥]

وخشية من أن تذهب الظنون إلى جعل هؤلاء روايات هؤلاء القُرَّاء السبعة هي المقصودة بالأحرف السبعة، الرُّخصة التي سُمِحَ بموجبها بقراءة القرآن حسب تفاوت اللهجات، قامت طائفةٌ من المُصنِّفين بكسر دائرة ابن مجاهد، مستهدفين العدد وأسماء القُرَّاء، وذلك بحسب ما قرأوا به على شيوخهم من القراءات، بالسَّنَد المتصل إلى النبي ﷺ، فكان منها:

١. الشامل، والغاية، والمبسوط، في القراءات العشر (ثلاثة كتب)، لأبي بكر بن مِهْران (ت٣٨١هـ).

٢. التذكرة في القراءات الثمان، لأبي الحسن طاهر بن عبد المنعم بن غلبون (ت٣٩٩هـ).

٣. المُنتهى في القراءات الخمسة عشر، لأبي الفضل، محمد بن جعفر الخُزاعيّ (ت٤٠٨هـ).

٤. الروضة في القراءات الإحدى عشر، وَهِيَ قِرَاءَاتُ الْعَشَرَةِ الْمَشْهُورَةِ وَقِرَاءَةُ الْأَعْمَشِ، للحسن بن محمد بن إبراهيم أبو علي البغدادي (ت٤٣٨هـ).

٥. الجامع في القراءات العشر وقراءة الأعمش، لأبي الحسن، علي بن محمد بن فارس الخياط (ت٤٥٠هـ تقريبًا).

٦. الكامل في القراءات الخمسين، لأبي القاسم، يوسف بن عليّ بن جُبارة الهُذَليّ (ت٤٦٥هـ).

٧. التلخيص في القراءات الثمان، لأبي معشر الطبري، عبد الكريم بن عبد الصمد (ت٤٧٨هـ).

٨. الكفاية في القراءات الست، لأبي محمد، عبد الله بن عليّ، سبط الخياط (ت٥٤١هـ).

٩. الشمس المنيرة في التسعة الشهيرة، لسبط الخياط.

١٠. المُبهِج في القراءات الثمان وقراءة الأعمش وابن مُحَيْصِن واختيار خَلَف واليزِيدِيّ (١٢ قارئ)، لسبط الخياط.

١١. بستان الهُداة في اختلاف الأئمة والرواة (١٣ قارئ)، لأبي بكر، عبد الله بن أَيْدُغْدي، ابن الجندي (ت٧٦٩هـ).

١٢. إيضاح الرموز ومفتاح الكنوز: شرح منظومة (مَجْمَع السرور ومَطلَع الشموس والبدور)، كلاهما لمحمد بن خليل، القباقبيّ (ت٨٤٩هـ).

هذا فضلًا على من أفرد مُؤَلَّفًا له، خاصًّا بقارئ بعينه، كأبي عمرو الداني (ت٤٤٤هـ): قراءة يعقوب الحضرميّ، وابن الفحام (ت٥١٦هـ): عن قراءة يعقوب الحضرميّ، أيضًا.

وفي الثانية:

تجشَّم ابن الجَزَرِيّ الصِّعاب للنظر في الطُرُق والروايات التي تجمَّعت لديه عن هذه القراءات العشر، من خلال الوقوف على الكتب التي أُلِّفت فيها، ابتداءً بأقدمها كتاب (السبعة في القراءات) لابن مجاهد (ت٣٢٤هـ)[٩٦]، بغض النظر عن بدء ذكرها بـ(التيسير) لأبي عمرو الداني (ت٤٤٤هـ)[٩٧]، وانتهاء بـ(مفردة يعقوب) لأبي محمد عبد الباري الصعيدي (ت٦٥٠هـ تقريبًا)[٩٨]، وكان عددها (ثمانية وخمسين) كتابًا، شملت إلى حدٍّ كبير كل المؤلَّفات التي أُلِّفت من قبلُ في فنّ الرواية للقراءات القرآنية.[٩٩]

وكان من أوسعها طُرُقًا ورواية، كما ذكر ابن الجَزَرِيّ في (النَّشْر)[١٠٠]:

١. أَبُو القاسِمِ يُوسُفُ بْنُ عَلِيّ بْنِ جُبارَةَ الهُذَلِيُّ (ت٤٦٥هـ)، وكتابه هو الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها، جَمَعَ فيه (١٤٥٩) خَمْسينَ قِراءَةً عَنِ الأئِمَّةِ وأَلْفًا وأَرْبَعَمِائَةٍ وتِسْعَةً وخَمْسينَ رِوايةً وطَرِيقًا، قَالَ فيه: فجُمْلةُ مَنْ لَقِيتُ في هَذا العِلْمِ ثَلاثُمِائَةٍ وخَمْسةٌ وسِتُّونَ شَيْخًا مِنْ آخِرِ المَغْرِبِ إلى بابِ فَرْغانةَ يَمينًا وشِمَالًا وجبَلا وبَحْرًا.

٢. أبُو مَعْشَرٍ عَبْدُ الكَرِيمِ بْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ الطَّبَرِيُّ (ت٤٨٧هـ)، مُؤَلِّفُ كِتابي التَّلْخيصِ في القِراءاتِ الثَّمانِ، وكتاب سَوْق العَرُوسِ الذي فيه (١٥٥٠) أَلْفٌ وخَمْسُمِائةٍ وخَمْسُونَ رِوَايَةً وطَرِيقًا.

فهَذانِ الرَّجُلانِ أَكْثَرُ مَنْ عَلِمْنَا جَمْعًا في القِراءَاتِ، لا نَعْلَمُ أَحَدًا بَعْدَهُما جَمَعَ أَكْثَرَ مِنْهُما إلَّا أبا القَاسِمِ عيسى بْنَ عَبْدِ العَزِيزِ الإسْكَنْدَرِيَّ.

٣. أبو القَاسِمِ عيسى بْنَ عَبْدِ العَزِيزِ الإسْكَنْدَرِيَّ (ت٦٢٩هـ)، وكتابه هو الجَامِع الأكْبَر والبَحْر الأزْخَر، الذي يَحْتَوِي على (٧٠٠٠) سَبْعَةِ آلافِ رِوايةٍ وطَرِيقٍ.

وبذلك استقرّت لديه جُملة الطُرُق عن الأئمة العشرة على (تسعمائة طريق وثمانين) طريقًا، فيما فصَّل عن كلّ راوٍ من رواتهم، وذلك بحسب تشعُّب الطُرُق من أصحاب الكتب، مع أنّه لم يعُدّ للشاطبي رحمه الله وأمثاله إلى صاحب التيسير (أبو عمرو الداني) وغيره سوى طريقٍ واحدة؛ وإلَّا فلو عدّ طُرُقه وطُرُقهم لتجاوزت (الألف) طريق.[١٠١]

وقد جرَّدَ من هذه الطُرُق (ثمانين) طريقًا محقَّقَةً للقراءات العشر، التي ضمّنها كتابه (النَّشْر في القراءات العشر)، جرَّد منها أسانيد محدَّدة لكلِّ قارئ من هؤلاء العشرة، وأعاد التأكيد على مسألة الرواية عن كلٍّ منهم، والطُرُق لهؤلاء الرواة، معتمدًا فيها على: صحة السَّنَد، وقصره، ومتانته، جريًا على عادة الرواة وأصحاب الأسانيد.

يقول: "وجمعتُها في كتاب يُرجَعُ إليه، وسِفْر يُعتمَد عليه، لم أدَعْ عن هؤلاء الثقات الأثبات حرفًا إلَّا ذكرتُه، ولا خُلْفًا إلَّا أثبتُه، ولا إشكالًا إلَّا بينتُه وأوضحتُه، ولا بعيدًا إلَّا قرَّبْتُه، ولا مُفرَّقًا إلَّا جمعتُه ورتبتُه، مُنبِّهًا على ما صحَّ عنهم وشذَّ، وما انفردَ به مُنفَرِدٌ وفَذٌّ، مُلتزِمًا للتحرير والتصحيح والتضعيف والترجيح مُعتبِرًا للمُتابعات والشواهد، رافعًا إيهام التركيب بالعَزْوِ المُحقَّق إلى كلّ واحدٍ جمعَ طُرُقٍ بين الشرق والغرب؛ فروى الوارِدُ والصادرُ بالغرب، وانفردَ بالإتقان والتحرير، واشتملَ جزءٌ منه على كلّ ما في الشاطبية والتيسير؛ لأنّ الذي فيهما عن السبعة أربعة عشر طريقًا، وأنت ترى كتابَنا هذا قد حوى (ثمانين) طريقًا مُحقَّقًا. غير ما فيه من فوائدَ لا تُحصى ولا تُحصر، وفرائدَ دُخِرَت له فلم تكن في غير تُذكر. فهو في الحقيقة نَشْرُ العَشْر، ومن زعمَ أنّ هذا العلِم قد ماتَ قيلَ له: حييَ بالنَّشْر".[١٠٢]

لقد جاء كتاب (النَّشْر في القراءات العشر) متضمِّنًا القُرَّاء السبعة الذين اختارهم ابن مجاهد، إلى جانب القُرَّاء الثلاثة الآخرين المعروفين بـ المتمِّمين العشرة الذين اختارهم هو، وهم:

١. أبو جعفر، يزيد بن القعقاع المخزومي، تابعي مشهور، أحد قارِئَي المدينة (ت١٣٠هـ).[١٠٣]

٢. يعقوب بن إسحاق بن زيد الحضرمي، وُلد في البصرة سنة ١١٧هـ، وإليه انتهت رياسة القراءة فيها بعد أبي عمرو (ت٢٠٥هـ).[١٠٤]

٣. خلف بن هشام، له اختيار حسن غير خارج عن الأثر، أحد قُرَّاء الكوفة الكبار (ت٢٢٩هـ).[١٠٥]

وقد صار الاتفاق على أسماء أربعة من أصحاب القراءات الشاذّة، ضمَّهم أحمدُ بن محمد بن أحمد بن عبد الغني الدمياطيّ، شهاب الدين، الشهير بالبَنَّا (ت١١١٧هـ) إلى القُرَّاء العشرة في كتابه الشهير (إتحاف فُضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر: مُنتهى الأماني والمَسَرَّات في علوم القراءات)، وهم:

١. ابن مُحَيْصِن: محمد بن عبد الرحمن المكيّ، من روايتي: البَزِّي، وأبي الحسن بن شَنَبوذ (ت١٢٣هـ).[١٠٦]

٢. اليزيدِيّ: يحيى بن المبارك، من روايتي: سليمان بن الحكم، وأحمد بن فرح (ت٢٠٢هـ).[١٠٧]

٣. الحسن البَصْريّ: من روايتي: شجاع بن أبي نصر البلخيّ، والدُّوري (ت ١١٠هـ).[١٠٨]

٤. الأعمش: سليمان بن مهران، من روايتي: الحسن بن سعيد المُطَّوِّعي، وأبي الفرج الشَّنَبوذيّ الشَّطَويّ (ت١٤٨هـ).[١٠٩]

ومن هم فوق هؤلاء القُرَّاء الأربعة العشر، فهم كثرة كاثرة، وقد أحصينا منهم ما يربو على (١٧١) قارئًا.

ويُشار في أمر القراءات الشاذة، إلى أنّ التصنيف فيها قد ابتدأ من غير تحديد لعددها، أو للقُرَّاء المحصورين فيها، بشكل دقيق، فكان ممَّا صُنِّف فيها:

١. مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، لابن خالويه: الحسين بن أحمد، أخذ القراءات عرضًا على ابن مجاهد وابن الأنباري (ت٣٧٠هـ).

٢. المُحْتَسَب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لابن جني: أبو الفتح، عثمان، تتلمذ على عدد من العلماء، منهم محمد بن الحسن، المعروف بابن مِقْسَم (ت ٣٩٢هـ).

وقد صار إجماع الأُمّة في عصره، وفيما تلاه من العصور، على أنّها هي القراءات الصحيحة، المتواترة، المستفيضة، التي أجمعت العلماء على أنّها ما ثبت بقاؤه في العَرْضَة الأخيرة، وهي التي تُسمّى قرآنًا، ويصحّ الصلاة والتعبُّد بها.

وبذلك "إنّ القراءات التي يصح أن يُقرأ بها اليوم هي ما وصل إلى عصرنا بالتواتر والاستفاضة، وذلك محصور في ثلاثة كُتُب لا غير، هي:

١. منظومة "حرز الأماني ووجه التهاني" المعروف بـ(بالشاطبية، أو اللامية)، للإمام الشاطبي: القاسم بن فِيْرُّه الرُّعيني الأندلسي الضرير (ت٥٩٠هـ)، نظم فيها كتاب (التيسير في القراءات السبع) للإمام أبي عمرو الداني (ت٤٤٤هـ)، وزاد فيها أشياء من غيره، ممَّا قرأ به على شيوخه، وهو ما يُعرف عند القُرَّاء بـ (زيادات القصيد)، وقد ذكر الشاطبي راويتين لكلّ قراءة من القراءات السبع، وذكر كلَّ رواية من طريق واحدة؛ فيكون بذلك مجموع طُرُق (الشاطبيّة) (أربعة عشر) طريقًا.

٢. منظومة (الدُّرَّة المُضِيَّة في القراءات الثلاث المَرضِيَّة)، لمُحقّق الفنّ، الإمام محمد بن الجَزَرِيّ (ت٨٣٣هـ)، وقد نظم فيها قراءة أبي جعفر: يزيد بن القعقاع، ويعقوب الحضرميّ، وخلف في اختياره، وتَبِعَ فيها الإمامَ الشاطبيّ، فاختار كلّ قراءة من روايتين، وكلّ رواية من طريق واحدة، فيكون مجموع طُرق (الدُّرَّة) ستَّ طرق.

وعليه فمجموع طُرُق (الشاطبية) و(الدُّرَّة) (عشرون) طريقًا عن الأئمّة العشرة.

وقد أضاف ابن الجَزَرِيّ هذه القراءات الثلاث على كتاب (التيسير)، وأدخلَها فيه بالحُمْرة، وغن كانت الزيادة كثيرة قدَّم عليها لفظ (قلتُ)، وختمَها بقوله (فاعْلَمْ)، وسمّى عملَهُ هذا (تحبير التيسير).

٣. كتاب (النَّشْر في القراءات العشر)، للإمام ابن الجَزَرِيّ، وقد اعتمد في تأليفه على (ثمانية وخمسين) كتابًا من كُتُب هذا الفنّ [١١٠]، قرأها على شيوخه، وقرأ القرآن بمُضمَّنها، ثم قام بعملية غربلة لما قرأ، فقام باستبعاد ما فوق العشرة من القراءات؛ لعدم توفُّر شروط قبول القراءة الصحيحة فيها، وأمّا العشر فاستبعدَ منها كلَّ طريق فيه مَطعَن، أو لم تتحقَّق فيه اللُّقيا بين الشيخ وتلميذه، أو رُوِيَ بطريق الإجازة من دون القراءة والمشافهة، فتجمَّع لديه قريبًا من ألف

طريق عن القُرَّاء العشرة، أودعَها في كتابه العظيم (النَّشْر في القراءات العشر)، ثم قام بنظم القراءات العشر من تلك الطُرُق الألف في منظومة ألفيَّة سمَّاها (طَيِّبَة النَّشْر في القراءات العَشْر).

وبذلك يكون أمرُ القراءات بعد صنيع ابن الجَزَرِيّ قد حُسِمَ، فهي عشرُ قراءات متواترة ومستفيضة، اختارها من ثمانين طريقًا محَّصها غاية التمحيص، جمع فيها ما جاء في (الشاطبية: حِرزُ الأماني ووَجْه التهاني) في القراءات السبع، وما اختاره هو في (الدُّرَّة المُضِيَّة في القراءات الثلاث المَرضِيَّة)، وبذلك يكون مجموع طُرُق (الشاطبية)، و(الدُّرَّة) عشرين طريقًا عن هؤلاء الأئمّة العشرة.

"وذلك أنّ كلّ إمام من القُرَّاء العشرة قد قرأ عليه عددٌ كثيرٌ من الرُّواة، وهؤلاء الرُّواة قرأ عليهم خلقٌ كثيرون، وهلُمَّ إلى المُصنِّفين في القراءات، فذكرَ كلُّ واحدٍ منهم ما وصلَ إليه الإسناد المتصل، ثم ظهرت طبقةٌ رأت التشعُّبَ في الأسانيد قد زاد، واتَّسع الخرقُ، وقلَّ الضبطُ؛ فقاموا بانتقاء رَاوِيَيْن فقط عن كلّ إمام، واختاروا عن أولئك الرُّواة طُرُقًا محدودة، وأهملوا ما عداها؛ فشاء اللهُ أن تَتَّصلَ الأسانيدُ من طريق رواةٍ بعينهم من دون غيرهم، وإن كانوا أجلَّ قَدْرًا، وأعظمَ ذِكْرًا".[١١١]

" فلا يَغتَرَّنَّ امرؤٌ بما يراه في بعض كُتُب التفسير والنحو واللغة من قراءات منسوبة إلى واحدٍ من الأئمّة (السبعة، أو العشرة)، من دون أن يتحقَّق من وجودها في (الشاطبيّة) أو (الدُّرّة) أو (النَّشْر)؛ إذْ لا فرق بين ما شذَّ عن هؤلاء الأئمّة (السبعة، أو العشرة)، وبين ما شذَّ عمَّن هو فوقهم من القُرَّاء".[١١٢]

فكلّ قراءة أو رواية أو وَجْه مذكور في أحد هذه الكُتُب، هو مقروءٌ به ومُتلَقَّى بالقَبُول، .... ما عدا حروف قليلة جدًّا ذُكِرت في (الشاطبية) و(النَّشْر) على سبيل الحكاية لا الرواية، فلا يُقرَأ بها، وتُعرَف هذه المواضعُ في محالِّها من (النَّشْر) أو شروح (الشاطبية)".[١١٣]

لقد بات على القُرَّاء بعد صنيع ابن مجاهد، وابن الجَزَرِيّ أن يأخذوا بما استقرّ عليه أمر القراءات المندرجة فيما بقي من رخصة الأحرف السبعة وفق العَرْضَة الأخيرة، وذلك بعد انعقاد إجماع العلماء الثقات على ذلك؛ وعليه فلا مكان بعد الآن للاجتهاد في الثوابت، وعلى الغيارى

والحريصين أن يغلِّبوا مصلحةَ الأُمّة على المصالح والاجتهادات الضيقة، ويضعوها فوق كلّ اعتبار.

مع الإشارة إلى أنّه ما خلا عصرٌ من العصور اللاحقة من عالم نهض لتدوين القراءات في مُصنَّف واحد أو أكثر، فيكون قد اكتمل أمر توثيق القراءات: مشافهة وتدوينًا، بالسند المتصل إلى الرسول الكريم.

والملاحظ في صنيع هؤلاء العلماء القُرَّاء، أنّه غدا مُنصبًّا على بذل المزيد من التمحيص في الروايات التي بات تخضع من حيث المبدأ تحت سقف الأركان والضوابط التي لا ينبغي للقارئ تجاوزها؛ حتى تقبل قراءتُه، ويُسمح له أن يُقرِئَها الناسَ.

ومع ظهور هذه المرحلة تأصّلت الدراسات القرآنية، وأخذت مصطلحات هذا الفنّ تظهر تترى، مثل:

- القراءة
- الرواية
- الطريق
- التواتر
- التحريرات
- الاشتهار
- الشاذ
- الآحاد
- الأصول
- الفرش
- المفردة
- الاختيار، والاختيارات
- فنّ الرواية
- فنّ الدراية

ب. مُدَّتُها:

دامت هذه المرحلة قرابة (خمسمائة) سنة، ابتدأت بشكل واضح وجليّ بابن مجاهد: أحمد بن موسى، المولود في بغداد سنة (٢٤٥هـ)، والمتوفى فيها سنة (٣٢٤هـ).

ثم أخذت تبلور على يد عدد ممن جاء بعده من علماء التأليف في فنّ القراءات، وصولًا إلى ابن الجَزَرِيّ، صاحب التصانيف التي لم يسبق إلى مثلها في شتّى العلوم، ولاسيَّما في فنّ القراءات، وتراجُم القُرَّاء، الذي تُوِّجت به هذه المرحلة من الاختيارات في فنّ القراءات (ت٨٣٣هـ).

لقد بات على القُرَّاء بعد صنيع ابن مجاهد في كتابه (السبعة في القراءات)، وابن الجَزَرِيّ في كتابه (النَّشْر في القراءات العشر) أن يأخذوا بما استقرّ عليه أمر القراءات المندرجة فيما بقي من رخصة الأحرف السبعة وفق العَرْضَة الأخيرة، وذلك بعد انعقاد إجماع العلماء الثقات على ذلك؛ وعليه فلا مكان بعد الآن للاجتهاد في الثوابت، وعلى الغيارى والحريصين أن يغلِّبوا مصلحةَ الأُمّة على المصالح والاجتهادات الضيقة، ويضعوها فوق كلّ اعتبار.

وبذلك تكون مرحلة الإِختيارات عمومًا قد توِّجت به وبكتابه، وما يزال هذا الأمر قائمًا إلى ما شاء الله؛ لأن فعله هذا قد حاز على رِضا علماء الأمة، فأقرُّوه على صنيعه هذا، مثلما أقرُّوا للبخاري محمد بن إسماعيل (ت٢٥٦هـ) صنيعه في أمر الحديث الشريف.

ج. المصادرُ التي حوت اختيارات للعلماء:

إنّه ما خلا عصرٌ من العصور، ولاسيّما بعد عصر ابن مجاهد، من عالم نهض لتدوين القراءات في مُصنَّف واحد أو أكثر، مشافهة وتدوينًا، بالسند المتصل إلى الرسول الكريم ﷺ، وجلُّها قد وصل إلينا، وطبع عدد كبيرٌ منها بعناية وتحقيق أهل العلم والمعنيين في فنّ القراءات، وهي تصلح كلّها لأن تكون من المصادر التي حوت اختيارات هؤلاء العلماء.

وحتى لا نبعد عن الكتب التي وقف عليها ابن الجَزَرِيّ، وجعل طُرقها وأسانيدها سندًا للقراءات التي ضمَّنها كتابه (النَّشْر في القراءات العشر)، فيمكن لنا أن نحيل إلى أسمائها وأسماء مصنّفيها، وسنوات وفياتهم، بحسب ما جاء عنده، ابتداءً بـ(التيسير) لأبي عمرو الداني

(ت٤٤٤هـ)، وانتهاء بـ(مفردة يعقوب) لأبي محمد عبد الباري الصعيدي (ت٦٥٠هـ تقريبًا)، وبالطبع من بينها (السبعة في القراءات) لابن مجاهد (٣٢٤هـ)، وقد جاء في غير تسلسله الزمني، إذا لم يلتزم ابن الجَزَرِيّ الترتيب الزمني لها، وكان عددها (ثمانية وخمسين كتابًا) [١١٤]، شملت إلى حدٍّ كبير كل المؤلَّفات التي سبقته في فنّ الرواية للقراءات القرآنية، هذا فضلًا على كتاب ابن الجَزَرِيّ نفسه (النَّشْر في القراءات العشر).

هذا ما أعانني الله عليه، وصلى الله على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

الخاتمة:

إنّه بالنظر في تاريخ ظاهرة الإِختيارات في القراءات القرآنية يمكننا القول:

– إنَّها ليست وليدة زمن القُرَّاء الذين عُرِفُوا بها، كالكسائي، وغيره ممَّن شاركه هذا الأمر، وليست أيضًا وليدة زمن ابن مجاهد، أو مَنْ شَارَكَهُ صنيعَه هذا؛ بل هي تعود إلى زمن مبكّرٍ جدًّا، إلى عهد النبي ﷺ، عندما كان يُقرِئُ أصحابه برُخصة الأحرف السبعة التي مُنحَتْ لأُمَّته رحمةً بها.

– إنّها مرَّت في مراحل ثلاث، هي على النحو الآتي:

١. مرحلة اختيارات أبناء البيئة (عيّنة البحث) الذين عاشوا في زمن البعثة النبوية، وامتدّت حتى جمع القرآن في زمن الخليفة عثمان بن عفان وحمله الناسَ على العرضة الأخيرة، أواخر سنة (٢٤هـ)، وأوائل سنة (٢٥هـ).

٢. مرحلة اختيارات القُرَّاء (الرُّواة الجَمْعِيُّون)، الذين جاؤوا بعد زمن الصحابة رضي الله عنهم، وامتدّ زمانهم زهاء (ثلاثمائة سنة) حتى زمن ابن مجاهد (ت٣٢٤هـ)، الذي وضع حدًّا لها في كتابه (السبعة في القراءات).

٣. مرحلة اختيارات العلماء (العلماء المعيارِيُّون)، الذي امتدَّ قرابة (خمسمائة سنة) منذ عصر ابن مجاهد، مرورًا بالعشرات من مؤلفات العلماء ذوي الخبرة والدراية في فنّ القراءات، حتى توّج الأمر على يد ابن الجَزَرِيّ (٨٣٣هـ)، خاتمة المحقِّقين في فنّ القراءات (روايةً)، في كتابه (النَّشْر في القراءات العَشْر) الذي حوى القراءات العشر المتواترة.

– إنّ هذه القراءات التي استقرّ حالها عند ابن الجَزَرِيّ هي بمنزلة واحدة من القرآنية، ولا أحد يستطيع أن يجزم، ويقطع بأنَّ هذه القراءة، أو تلك تمثلُ أصلاً اِنزاحت عنه القراءات الأخرى؛ ولذلك فلا مجال للمفاضلة فيما بينها، وتقديم إحداها على أخرى لمجرد النظر إليها من الناحية اللغوية، إلا إذا كان في السَّند ما يدعو إلى ذلك. وإنّه إذا ما قال العلماء بشذوذ قراءة ما، فإنَّ أمر شذوذها يتعلق بموافقتها العَرْضَة الأخيرة، ولا علاقة لذلك بالناحية اللغوية؛ لأنه من المفروغ منه في أمر القراءات . أيًّا كان نوعها . أن تكون على وجهٍ من وجوه العربية، ومن ثَمَّ فإنها مندرجة في الفصاحة، والقارئ ما كان ليختار قراءة ما كونَها قد رَاقَتْ له لغويًّا، وأعجبته فصاحتها.

– إنّ هذه القراءات المتواترة هي جزء من الأحرف السبعة، فيمكنك أن تقرأ بأيٍّ منها، قرآنًا مُنْزَلاً، وهي لغاتٌ كلُّها فصيحة، والتغاير فيها فضلاً على كونه مراعاة للواقع اللغوي في جزيرة العرب، لا يعدو كونه محاولة لإضفاء لمسةٍ بيانية ومعنوية. وإن كان ثَمَّة تفاوت فيما بينها فلا يعدو أن يكون لصحة السَّند وعلوِّه عن الرسول ﷺ، وليس وفق ما يصحُّ لغةً ويجوز، فطالما صحَّ السند، ورواها العدل الضابط عن مثله حتى تنتهي وتشتهر عند أئمة فنِّ القراءات؛ تحتم وجود وجهٍ لغوي لها، وإن لم يصل إلينا. فاللغة لا يستطيع أحدٌ من العلماء، والباحثين أن يجزم بجمعها، وإحصائها: قديمًا، وحديثًا.

---

١. ابن الجَزَرِيّ، أبو الخير محمد بن محمد، النَّشْر في القراءات العَشْر، أشرف على تصحيحه الشيخ علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت:١/٥٢.

٢. ينظر: عبد الهادي الفضلي، القراءات القرآنية "تاريخ وتعريف"، ط٣، القراءات القرآنية: تاريخ وتعريف، دار القلم، بيروت، ص ١٠٥.

٣. ابن الجَزَرِيّ، غاية النهاية في طبقات القُرَّاء، ط٢، (١٤٠٠هـ . ١٩٨٠م)، عُنِيَ به برجسترآسر، دار الكتب العلمية، بيروت:١/ ٢٦٢.

٤. ابن الجَزَرِيّ، غاية النهاية في طبقات القُرَّاء:٢/ ٢، ٣٣١.

٥. ابن الجَزَرِيّ، غاية النهاية في طبقات القُرَّاء:١/ ٣٥١.

٦. ابن الجَزَرِيّ، غاية النهاية في طبقات القُرَّاء:٢/٢٦.

٧. ينظر: غانم قدّوري الحمد، أبحاث في علوم القرآن، ط١، (١٤٢٦هـ . ٢٠٠٦م)، دار عمار، الأردن، عمان، ص٤٤. وابن الجَزَرِيّ، غاية النهاية في طبقات القُرَّاء:١/ ١٤٦، ١٥٤، ١٨٨، ٢٦٢،٣٥١، و: ٢/ ٢، ١٨، ٢٦،٤٩، ١٤٨، ٢٧٤، ٢٩٤، ٣٢٠، ٣٣١، ٣٧٤، ٣٨٧.

٨ . الشافعي، أبو عبد الله محمد بن إدريس، كتاب الأُمّ، ط٢، (١٤٠٣ هـ – ١٩٨٣م)، دار الفكر، بيروت:١/ ١٤٢.

٩ . الشافعي، كتاب الرسالة، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر، ط١، (١٣٥٧هـ – ١٩٣٨م)، مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاد، القاهرة، ص ٢٧٤.

١٠ . ابن الجَزَرِيّ، النَّشْر في القراءات العَشْر:١/ ٢٢.

١١ . البغوي، أبو محمد الحسين بن مسعود، شرح السُّنّة، تحقيق شعيب الأرناؤوط ومحمد زهير الشاويش، ط ٢، (١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م)، المكتب الإسلامي، دمشق، بيروت:٣/٤٤.

١٢ . أبو شامة، عبد الرحمن بن إسماعيل، المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز، تحقيق طيار آلتي قولاج، ط١، (١٣٦٥هـ – ١٩٧٥م)، دار صادر، بيروت، ص ٩٥.

١٣ . عبد الله الحمياني، أطلس فجر الإسلام (مغازي النبي ﷺ)، ط١، (١٤٣٢هـ – ٢٠١١م)، دارة الملك عبد العزيز، الرياض، ص٢٥.

١٤. ينظر: محمد حسن جبل، من القضايا الكبرى في القراءات، ط١، (٢٠١٢م ١٤٣٣هـ)، مكتبة الآداب، القاهرة، ص ٨٥.

١٥ . أخرجه الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى، الجامع الكبير (سنن الترمذي)، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه بشار عواد معروف، ط١، (١٩٩٦م)، نشر دار الغرب الإسلامي، بيروت، رقم الحديث:٢٩٤٤.

١٦ . أخرجه مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري، صحيح مسلم، تحقيق نظر بن محمد الفاريابي، ط١، (١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م)، مكة المكرمة، رقم الحديث:١٨٥٦.

١٧ . ابن حجر، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه محب الدين الخطيب، عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، ط١، (١٣٧٩هـ)، دار المعرفة، بيروت:٩/ ٢٤.

١٨ . عبد الرزاق حسين أحمد، المكي والمدني في القرآن الكريم، ط١، (١٤٢٠هـ –١٩٩٩م)، دار ابن عفان، القاهرة:١/ ٣٥٣.

١٩ . ينظر: من القضايا الكبرى في القراءات، د. محمد حسن جبل، ص٦٠، وصفي الرحمن المباركفوري، الرحيق المختوم، ط١، نشر دار الهلال، بيروت، ص٣٩٨.

٢٠ . ينظر: ابن سعد، محمد بن عمر، الطبقات الكبرى، ط (١٣٧٦هـ -١٩٥٧م) دار صادر، بيروت:٦/ ٥٧.

٢١ . ينظر: تقي الدين الفاسي، محمد بن أحمد بن علي، الثمين في تاريخ البلد الأمين، العقد الثمين فى تاريخ البلد الأمين، تحقيق: محمد حامد الفقي، فؤاد سيد الطناحي، محمود محمد، ط٢، (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م)، مؤسسة الرسالة، بيروت: ٦ / ١٨٠.

٢٢ . ينظر: متى كانت رخصة الأحرف السبعة، د. رضوان لخشين: جامعة الأمير عبد القادر قسنطينة، مجلة الحضارة الإسلامية، الجزائر: المجلد: ٢٠، العدد: ٢، ديسمبر: ٢٠١٩م، ص١٢٥.

٢٣ . عبد الصبور شاهين، تاريخ القرآن، ط١، (١٢٤٦هـ)، نشر دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ص٤٠.

٢٤. ينظر: ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد، الإحكام في أصول الأحكام، حققها الشيخ أحمد محمد شاكر، قدم له الدكتور إحسان عباس، نشر دار الآفاق الجديدة، بيروت: ١٢٦/٢. محمد أحمد خاطر، قراءة عبد الله بن مسعود: مكانتها، مصادرها، إحصاؤها، ط ١، (١٩٩٠م)، دار الاعتصام، القاهرة، ص١٤.

٢٥. ينظر: ابن الجَزَرِيّ، النَّشْر في القراءات العَشْر:٤١/١.

٢٦. ينظر: ابن الجَزَرِيّ، النَّشْر في القراءات العَشْر:٨/١.

٢٧. ينظر: أبو شامة، المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز، ص٣٥، ٣٦، ١٣٥.

٢٨. ينظر: العسقلاني، فتح الباري بشرح صحيح البخاري:٤٥/٩. فهناك قول قريب ممَّا أراه بخصوص ما كان فيها.

٢٩. ينظر: العسقلاني، فتح الباري بشرح صحيح البخاري:٤٤/٩.

٣٠ . فهد الرومي، جمع لقرآن الكريم في عهد الخلفاء الراشدين، (ندوة عناية المملكة بالقرآن وعلومه – المدينة المنورة. رجب – ١٤٢١هـ)، ص١٩.

٣١ . أخرجه الترمذي برقم:٢٩٤٤.

٣٢ . دُرست كرسالة ماجستير تحت عنوان (الظواهر اللغوية والنحوية في قراءات النبي ﷺ) من الطالبة صالحة علي عبد الرحمن الشهري، بإشراف أ.د. محمد عادل شوك/ كلية التربية للبنات- الأقسام الأدبية: جامعة الملك خالد، العام الجامعي:١٤٣٠/ ١٤٣١هـ= ٢٠٠٩/ ٢٠١٠م.

٣٣ . ابن شبة، عمر بن شبة، تاريخ المدينة، حققه فهيم محمد شلتوت، طبع على نفقة السيد حبيب محمود أحمد، جدة، ط١، (١٣٩٩هـ):٢٢٧/٣، وابن حجر العسقلاني، فتح الباري بشرح صحيح البخاري:٩/ ٢٧.

٣٤ . ابن عاشور، محمد الطاهر، تفسير التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر:١/ ٥٥.

٣٥ . أبو الليث السمرقندي، نصر بن محمد بن أحمد، بستان العارفين، ط ٣، (١٤١٤هـ – ١٩٩٣م)، مؤسسة الكتب الثقافية [طبع مع كتاب تنبيه الغافلين للسمرقندي]، بيروت:١/ ٣٢٧.

٣٦. ابن مجاهد، أحمد بن موسى، السبعة في القراءات، تحقيق د. شوقي ضيف، ط٣، (١٤٠٠هـ)، دار المعارف، القاهرة، ص ٦٢٨.

٣٧. أحمد محمد خاطر، قراءة عبد الله بن مسعود، ص١٦٣.

٣٨. أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف، تفسير البحر المحيط، مطابع النصر، الرياض:٣٠٤/٥، وأحمد محمد خاطر، قراءة عبد الله ابن مسعود، ص١١٦.

٣٩. ينقل أبو حيان عن الزمخشري أن إعمال (ما) عمل (ليس) هو اللغة الحجازية القُدْمَى، وبها جاء القرآن الكريم، وإنّما قال (القُدْمَى)؛ لأن الكثير في لغة الحجاز إنما هو جر الخبر بالباء، فتقول: ما زيدٌ بقائمٍ. وعليه أكثر ما جاء في القرآن الكريم، وأمَّا نصب الخبر فمن لغة الحجازيين القديمة حتى إن النحويين لم يجدوا غير شاهد واحدٍ على نصب الخبر، وهو قول الشاعر:

أبناؤها مُتكنِّفون أباهم = حَنِقُو الصُّدور وما هُمْ أولادَها

وبذلك تكون (ما) قد تدرجت في عملها، فمن النصب في الخبر، إلى الإهمال، أو اقتران الخبر بالباء، وهو الأكثر. ومعنى ذلك أن اللغة المشتركة لم تأخذ بلهجة الحجازيين الحالية في إعمال (ما)، بل أحيت لهجتهم القُدْمَى التي تنصب فيها (ما) الخبر، وهذا بعض من فضل القرآن على العربية، وسرٌّ من أسرار إعجازه. ينظر: أبو حيان، البحر المحيط:٣٠٤/٥، عبده الراجحي، اللهجات العربية في القراءات القرآنية، ط١، (١٤٢٣هـ – ٢٠٠٨م)، دار المسيرة، الأردن، عمان، ص١٧٩.

٤٠ . الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، معرفة القُرَّاء الكبار معرفة القُرَّاء الكبار على الطبقات والأعصار، تحقيق بشار عواد معروف، شعيب الأرناؤوط، صالح مهدي عباس، ط١، (١٤٠٨هـ– ١٩٩٨م)، مؤسسة الرسالة، بيروت:٩١/١.

٤١ . ينظر: فهد الرومي، جمع القرآن الكريم في عهد الخلفاء الراشدين، ص١٩.

٤٢ . ابن الجَزَرِيّ، النَّشْر في القراءات العَشْر:١/ ٨.

٤٣ . هو أحمد بن موسى التميميّ، المولود في بغداد سنة ٢٤٥هـ، عاش ٧٩سنة، أقبل على حفظ القرآن وطلب العلوم، ثم انكب على قراءات القرآن ورواياته وتفسيره، حتى برع في تعلمها، وتنقل بين شيوخ القراءات في عصره حتى صار أكبر علماء عصره فيها، وإمام القُرَّاء في بغداد دون منازع. ينظر في ترجمته بشكلٍ وافٍ وجامع: مقدمة د. شوقي ضيف، محقق كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد، ص ١٦.

٤٤ . ينظر: ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص٨٧.

٤٥ . ابن الجَزَرِيّ، غاية النهاية في طبقات القُرَّاء:١/ ٢٥٥.

٤٦ . للوقوف على المزيد عن هذه الكتب، وأسماء مصنّفيها، وأماكن ذكرها ينظر: التذكرة في القراءات الثمان، ابن غلبون، مقدمة المحقق د. أيمن رشدي سويد، ط١، (١٤١٢هـ- ١٩٩١م)، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن، جدة:١/ ١٧.

٤٧ . ينظر: الذهبي، معرفة القُرَّاء الكبار:١/٢١٦. عدد الصحابة من هؤلاء (١١) قارئًا؛ فيتبقى (١٧٤) قارئًا ممَّن جاء من بعدهم، وليس كلٌّ من ذكر في هؤلاء من أصحاب الاِختيارات.

٤٨. ينظر: السخاوي، علي بن محمد، جمال القُرَّاء وكَمال الإقراء وكَمال الإقراء، تحقيق د. علي حسين البوَّاب، ط١، (١٤٠٨هـ)، مكتبة التراث، مكة المكرمة:٢/٣٤٣.

٤٩. ابن الجَزَرِيّ، غاية النهاية في طبقات القُرَّاء:٢/١٦٧.

٥٠. ابن الجَزَرِيّ، غاية النهاية في طبقات القُرَّاء:٢/١٦٧. والقسطلاني، أحمد بن محمد، لطائف الإشارات لفنون القراءات، تحقيق الشيخ عامر السيد عثمان، ود. عبد الصبور شاهين، الجزء الأول، ط ١، (١٣٩٢هـ – ١٩٧٢م)، القاهرة:١/ ٩٨.

٥١. السخاوي، جمال القُرَّاء وكَمال الإقراء:٢/٤٣١، ابن الجَزَرِيّ، غاية النهاية في طبقات القُرَّاء:١/٦١٣.

٥٢. ابن الجَزَرِيّ، غاية النهاية في طبقات القُرَّاء:١/ ١٦٩، و٢/ ٤٩.

٥٣. ابن الجَزَرِيّ، غاية النهاية في طبقات القُرَّاء:٢/ ٢٧.

٥٤. ابن الجَزَرِيّ، غاية النهاية في طبقات القُرَّاء:٢/١٨٨.

٥٥. ينظر للوقوف على مجمل ما قيل عن كتاب أبي عبيد هذا بحث: (أبو عبيد: القاسم بن سلَّام، وجهوده في دراسة القراءات)، د. أحمد بن فارس السلوم، موقع الألوكة: https://www.alukah.net/

٥٦. الأندرابي، أحمد بن أبي عمر، الإيضاح في القراءات العشر، تحقيق مُنى عدنان غني، رسالة دكتوراة، ط ١، (٢٠٠٢م)، العراق، جامعة تكريت:٣٨٧.

٥٧. ابن الجَزَرِيّ، غاية النهاية في طبقات القُرَّاء:٢/١٨.

٥٨. ينظر: النديم، محمد بن إسحاق، الفِهْرِسْت، تحقيق رضا تجدد، ط ١، (١٩٧١م)، طهران، شاعت نسبة هذا الكتاب لابن النديم (ينظر في ذلك طبعة مطبعة الاستقامة، القاهرة)، وقد تبيَّن أنه للنديم نفسه، وهو المسمى محمد بن إسحاق، وليس المذكور ابنه، علمًا أن تاريخ الوفاة هو نفسه، بحسب ما ذكر المحقق رضا تجدد، ص٥٠. الذهبي، معرفة القُرَّاء الكبار:١/ ٢٢٣، ابن الجَزَرِيّ، غاية النهاية في طبقات القُرَّاء:٢/٥٤.

٥٩ . هو في عداد المفقود، لم يصل إلينا، توجد منه منقولات قليلة في كتب أبي شامة والسمين الحلبي والسخاوي.

٦٠. الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت، تاريخ بغداد، ط١، (١٣٤٩هـ – ١٩٣١م)، مطبعة السعادة، ودار الكتب العلمية، بيروت:٢/ ٢٠٦.

٦١. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد:٢/ ٢٠٦.

٦٢. النديم، الفِهْرِسْت، ص ٨٧.

٦٣. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد:٢/ ٢٠٦.

٦٤. ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص٨٧.

٦٥ . الأَندرابي، الإيضاح في القراءات العشر، ص ٣٨٧، والسخاوي، محمد بن عبد الرحمن، الغاية في شرح الهداية في علم الرواية لابن الجَزَرِيّ، تحقيق محمد سيدي محمد محمد الأمين، ط٢، (٢٠٠٢ م – ١٤٢٢هـ)، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ص ١٢٩.

٦٦ . ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص ٤٩.

٦٧ . ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص ٥٣، وينظر: ابن الجَزَرِيّ، غاية النهاية في طبقات القُرَّاء:٢/٣٣٠.

٦٨ . ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص ٦٤، وينظر: الذهبي، معرفة القُرَّاء الكبار:١/٧١.

٦٩ . ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص ٦٩، وينظر ابن الجَزَرِيّ، غاية النهاية في طبقات القُرَّاء:١/٣٤٦.

٧٠ . ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص ٧١، وينظر ابن الجَزَرِيّ، غاية النهاية في طبقات القُرَّاء:١/١٠٣.

٧١ . ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص٧٨، وينظر ابن الجَزَرِيّ، غاية النهاية في طبقات القُرَّاء:١/ ٩٤.

٧٢ . ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص٧٩، وينظر ابن خلِّكان، أحمد بن محمد بن إبراهيم، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: د. إحسان عباس، ط١، (١٩٧٢م)، دار صادر، بيروت:٣/ ٤٦٦.

٧٣ . ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص٨٥، وينظر ابن الجَزَرِيّ، غاية النهاية في طبقات القُرَّاء:١/١٠٢، ٤٢٣.

٧٤. أبو علي الفارسي، الحسن بن عبد الغفار، الحجة في علل القراءات السبع، تحقيق بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاتي، ط١، (١٤٠٤هـ . ١٩٨٤م)، دار المأمون للتراث، دمشق:٣/٤٠٦، وينظر: ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص ٣٩٦، فقد أشار ابن مجاهد إلى الغلط من غير أن ينسبه إلى الرواية على غرار ما ذكر أبو عليّ الفارسي.

٧٥. ابن خالويه، الحسين بن أحمد، السبع الحجة في القراءات السبع، تحقيق عبد العال سالم مكرم، ط٣، (١٣٩٩هـ-١٩٧٩م)، دار الشروق، بيروت، ص٢٢٨.

٧٦. ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص ٤٦، وينظر أبو شامة، المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز، ص ١٦٩.

٧٧. أبو شامة، المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز، ص ١٦٦.

٧٨. ينظر: ابن الجَزَرِيّ، النَّشْر في القراءات العَشْر:١/١٧.

٧٩. ينظر: آرثر جفري، مُقدِّمتان في علوم القرآن: مُقدِّمة كتاب المباني لنَظم المعاني، ومُقدِّمة تفسير ابن عطية، ط٤، (١٣٩٢هـ -١٩٨٢م)، دار الصاوي، القاهرة، ص ٤٥.

٨٠. ينظر: مكي، أَبُو مُحَمَّدٍ مَكِّيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، الإبانة عن معاني القراءات، تحقيق د. عبد الفتاح شلبي، ط٣، (١٩٨٥م)، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ص ٩٩.

٨١. ينظر: أحمد محمد خاطر، قراءة عبد الله بن مسعود، ص١٩.

٨٢. ينظر: آرثر جفري، مقدمتان في علوم القرآن، ص٢٦، وابن الجَزَرِيّ، غاية النهاية في طبقات القُرَّاء:١/٤٥٨.

٨٣. إنَّ ما يذكره ابن مجاهد من جمع الخليفة عثمان الناسَ على حرف واحد، أمرٌ لا يخلو من نظر؛ وذلك أن العرضة الأخيرة لم تشتمل على حرف واحد فقط، بل جاءت على ما تمَّ ارتضاؤه من مجموع الأحرف السبعة، فيما يمكن تسميته بـ (الإصطفاء اللغوي).

٨٤. ينظر: ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص٨٧.

٨٥ . ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص ١٠٥.

٨٦ . ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص ١١١.

٨٧ . ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص ١٥٤.

٨٨ . ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص ١٥٤.

٨٩ . وذلك في قوله تعالى ﴿قَالَ ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِ فَارْتَدَّا عَلَى آثَارِهِمَا قَصَصًا﴾ الكهف: ٦٤.

٩٠ . ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص ٦٨٣.

٩١. ابن مجاهد، السبعة في القراءات . مقدمة المحقق د. شوقي ضيف، ص ١٩.

٩٢ . عُرِفَ بابن الجَزَرِيّ نسبة إلى جزيرة ابن عمر: عبد العزيز بن عمر، شمال سورية، وهي حاليًا في تركيا في ديار بكر، يحيط بها نهر دجلة على شكل نصف دائرة، وهو من أصول كردية، ولد في دمشق، وتوفي ضحوة يوم الجمعة: ٥/ ربيع الأول/ ٨٣٣ هـ، في مدينة شيراز، عن عمر يناهز ٨٢ سنة. ينظر في ترجمته بشكل وافٍ وشافٍ: مقدمة الشيخ علي محمد الضباع في نشره (النَّشْر في القراءات العَشْر):١/ ٥.

٩٣ . ابن الجَزَرِيّ، النَّشْر في القراءات العَشْر:١/ ٨.

٩٤ . ينظر: ابن الجَزَرِيّ، النَّشْر في القراءات العَشْر:١/ ٣٦.

٩٥ . ينظر: ابن غلبون، التذكرة في القراءات الثمان، مقدمة المحقق د. أيمن رشدي سويد:١/ ١٩.

٩٦ . ابن الجَزَرِيّ، النَّشْر في القراءات العَشْر:١/ ٨١.

٩٧ . ابن الجَزَرِيّ، النَّشْر في القراءات العَشْر:١/ ٥٨.

٩٨ . ينظر: ابن الجَزَرِيّ، النَّشْر في القراءات العَشْر:١/ ٩٨.

٩٩ . ينظر للوقوف على أسمائها، وأسماء مؤلفيها، كما صنّفها ابن الجَزَرِيّ: النَّشْر في القراءات العَشْر:١/ ٥٨.

١٠٠ . ينظر: ابن الجَزَرِيّ، النَّشْر في القراءات العَشْر:١/ ٣٥.

١٠١ . ابن الجَزَرِيّ، النَّشْر في القراءات العَشْر:١/ ١٩٠.

١٠٢ . ابن الجَزَرِيّ، النَّشْر في القراءات العَشْر:١/ ٥٧. المراد بقوله (النَّشْر) هو كتابه (النَّشْر في القراءات العَشْر).

١٠٣. ينظر: ابن الجَزَرِيّ، النَّشْر في القراءات العَشْر:١/ ١٧٤، ١٧٨.

١٠٤ . ينظر: ابن الجَزَرِيّ، النَّشْر في القراءات العَشْر:١/ ١٨٠، ١٨٦.

١٠٥ . ينظر: ابن الجَزَرِيّ، النَّشْر في القراءات العَشْر:١/ ١٨٨، ١٩١.

١٠٦ . ينظر: البنَّاء، أحمد بن محمد، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عَشَر، تحقيق د. شعبان محمد إسماعيل، ط١، (١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م)، عالم الكتب، بيروت:١/٧٥.

١٠٧ . ينظر: البنَّاء، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عَشَر:١/ ٧٥.

١٠٨ . ينظر: البنَّاء، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عَشَر:١/ ٧٦.

١٠٩ ينظر: البنَّاء، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عَشَر:١/ ٧٦.

١١٠ . ذكر د. أيمن رشدي سويد في مقدمته لتحقيق كتاب التذكرة لابن غلبون:١/ ٢٤ (أنّ ابن الجَزَرِيّ قد اعتمد في تأليفه (النَّشْر) على بضع وستين كتابًا)، في حين أنّها بحسب ما جاء في النَّشْر:١/ ٥٨ (ثمانية وخمسون كتابًا).

١١١ . ينظر: ابن غلبون، التذكرة في القراءات الثمان، مقدمة المحقق د. أيمن رشدي سويد:١/ ٢٥.

١١٢ . ينظر: ابن غلبون، التذكرة في القراءات الثمان، مقدمة المحقق د. أيمن رشدي سويد:١/ ٢٧.

١١٣ . ابن غلبون، التذكرة في القراءات الثمان، مقدمة المحقق د. أيمن رشدي سويد:١/ ٢٣.

١١٤ . ينظر: ابن الجَزَرِيّ، النَّشْر في القراءات العَشْر:١/ ٥٨.

(**Research Summary**)

This is aresearch in the art of readings (a novel) in which I dealt with (the phenomenon of choices in Quranic readings), in terms of: origin, characteristics, time extension, who represents it, and examples of it in Quranic readings.

It is a phenomenon that had a great impact on the Qur'anic readings, until the matter was straightened as it is today, and I saw its division as follows:

١. The stage of choices of the people of the environment (the research sample) who lived at the time of the prophetic mission, and extended until the collection of the Qur'an during the time of Caliph Othman bin Affan, and the people made it the last offering.

٢. The stage of the readers' choices (collective narrators), who came after the time of the Companions, may God be pleased with them, and their time extended until the time of Ibn Mujahid (d. ٣٢٤ AH), who put an end to it in his book (The Seven in the Readings).

٣. The stage of the choices of scholars (normative scholars), whose time extended for a period of (five hundred years) since the era of Ibn Mujahid, and passed through dozens of books of scholars with experience and knowledge in the art of readings, and the matter culminated at the hands of Ibn Al-Jazari (٨٣٣ AH), the conclusion of the investigators in the art of readings.

Keywords: choices, stage, children of the environment, readers, scholars, the last hurrah.